وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: اقتصاد نقدي وبنكي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

أثار تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر 2000 -2016

من إعداد:

- لويزة فرحي
- وفاء غضباني

إشراف الدكتورة:

نادية بوراس

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فوضيل رايس	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
نادية بوراس	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
آيت يحي سمير	أستاذ محاضر –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وأخيرا على فضله الواسع وعلى توفيقه لنا

في إنارة دربنا في سبيل العلم.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "نادية

بورراس" التي كانت لنا خير مشرفة وموجهة والتي

منحتنا الكثير من وقتها وجهدها والتي لم تبخل لنا بعلمها

وتوجيهاتها في هذه الدراسة.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة العلوم الإقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ-ج
عموميات حول النفط وسياسة التشغيل	05
مقدمة الفصل	06
المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد النفطي	06
المطلب الأول: تعريف النفط	06
أولا-تعريف النفط	06
ثانيا-خصائص العامة للنفط	06
المطلب الثاني: الاقتصاد النفطي	07
أولا-مفهوم الاقتصاد النفطي	07
ثانيا-مجموعة الاقتصاد النفطي	08
ثالثا-السوق النفطي والفاعلون فيها.	09
المطلب الثالث: سياسة التسعيرة للنفط	11
أولا-تعريف سعر النفطي	11
ثانيا-العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية	12
المبحث الثاني: مدخل عام للبطالة	15
المطلب الأول: عموميات حول البطالة	15
1 -تعريف البطالة	15
2-أنواع البطالة	16
3-أسباب تفاقم مشكلة البطالة	18
المطلب الثاني: قياس البطالة	20
1-كيفية القياس البطالة	20
2-الفئة النشطة	20
المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة	22
1-النظرية التقليدية	22

2-النظرية الكلاسيكية	23
3-النظرية النيو الكلاسيكية	24
4-النظرية الكينزية	24
المبحث الثالث: سياسة التشغيل	25
المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل	25
1-تعريف سياسة التشغيل	25
2-خصائص سياسة التشغيل	26
3-أهداف سياسة التشغيل	27
4- الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل	28
المطلب الثاني: مدخل إلى سوق العمل	28
1-مفهوم سوق العمل	28
2 -مكونات سوق العمل	30
3-أنواع سوق العمل	30
4-العوامل المؤثرة في سوق العمل	31
المطلب الثالث: معايير سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة	32
1-معيار العمر	33
2-معيار النشاط الاقتصادي	33
3-معيار التأهيل	33
خلاصة الفصل	34
أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة	36
تمهيد	36
المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	37
المطلب الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.	37
1-الاحتياطات النفطية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016	37
2-إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	39
3-الصادرات النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	40
المطلب الثاني: الأزمات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	43
1-أزمة 2000	43
2-أزمة 2004	43

3-أزمة 2008	43
4-أزمة 2014	43
5-أزمة 2016	44
المطلب الثالث: الجباية البترولية في الجزائر	44
1-مفهوم الجباية البترولية	44
2-تطور الجباية البترولية	45
المبحث الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	48
المطلب الأول: واقع وأسباب البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	48
المطلب الثاني: الإحصائيات سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	49
1-وضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	49
2-معوقات سياسة التشغيل في الجزائر	50
المطلب الثالث: الآليات المعتمدة لسياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	51
المبحث الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر خلال 2000-2016	57
المطلب الأول: تحليل أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	58
المطلب الثاني:تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	59
المطلب الثالث:علاقة أسعار النفط بمعدل البطالة في الجزائر خلال2000-2016	62
خلاصة الفصل	64
الخاتمة	66
قائمة المراجع	69

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)	37
تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة(2000-2016) .	39
تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)	41
تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2016)	46
هيكل التمويل الثنائي	52
هيكل التمويل الثلاثي	52
تطوير فئات العمل	54
كلفة الاستثمار تقل أو تساوي خمسة(5) ملايين دينار	56
الاستثمار يتجاوز خمسة (5) ملايين دينار وتقل أو تساوي عشرة (10) ملايين دينار.	56
تطور نسب الفوائد على القروض البنكية	56
تطور معدل أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	58
تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)	60

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
تطور احتياطي النفط خلال الفترة 2000- 2016	38
تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016	40
تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)	42
تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016	59
تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)	61
تطور علاقة أسعار النفط بمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016	62

المقدمة

مقدمة

المقدمة العامة

يرتكز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات تجارتها الخارجية، كونها دولة ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية على رأسها المحروقات حيث تمثل صادرات النفط المرتبة الأولى، والتي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، لهذاعند الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط تواجه الجزائر عدة مشاكل أهمها ارتفاع معدلات البطالة.

تعد البطالة من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر، فهي من بين الانشغالات التي توليها اهتماما خاصا في برامجها التنموية، فهي ظاهرة اقتصادية يتبين من خلال ظهورها أن هناك خلل في النشاط الاقتصادي، وتعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها أثار سلبية على المجتمع وعلى كافة مجالات الاقتصاد الوطني.

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية بالشكل التالي:

-ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي، تساؤلات فرعية تتمثل في:

1-ما مدى تأثير سياسة التشغيل على معدلات البطالة؟

2-ما طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وسياسة التشغيل؟

3-كيف يمكن مواجهة أزمة البطالة مع تراجع أسعار النفط؟

ثالثا: الفرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الرئيسي لهذه الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- الهدف الأساسي من سياسات التشغيل هو تقليص معدلات البطالة.
- وجود علاقة طردية، بين أسعار البترول وسياسة التشغيل.
- يمكن مواجهة أزمة البطالة مع تراجع أسعار النفط من خلال تفعيل سياسة التشغيل.

رابعا: أهداف الدراسة

يهدف البحث عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إيجارها في النقاط التالية

-الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

-تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط على سياسة التشغيل في الجزائر وذلك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ومتابعة تطور مؤشراتها.

خامسا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال مايلي:

-أهمية قطاع النفط في الجزائر، وتأثير تغيرات أسعاره على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي الجزائري.

-دراسة أزمة البطالة التي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري.

-تقييم وتحليل أثر تغيرات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر.

سادسا: الدراسات السابقة

بالنسبة للدراسات السابقة فهي متعددة تدرس موضوع أسعار النفط وسياسة التشغيل من عدة نواحي، سيتم ذكر بعضها، والتي تحاول معالجة مشكل البطالة والتشغيل وأسعار النفط في الجزائر:

1-رسالة ماجستير للباحثة حمادي نعيمة، "**أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1989-2008**"، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسعار النفط على التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1989-2008.

2-مذكرة ماجستير للباحث شلالي فارس بعنوان "**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل**"، فقد توصل الباحث إلى أن سياسة التشغيل ساهمت بشكل كبير في إنقاص معدلات البطالة وذلك بسبب الإنشاء المكثف لمناصب الشغل.

3-رسالة ماجستير للباحث عبد العالي صالحي، بعنوان"**اختبار علاقة التكامل المشترك بين أسعار البترول وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر 1974-2003**"، تسعى إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير النفط في أحد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف، من سنة 1974 إلى سنة 2003، حيث توصل الباحث إلى نتائج التالية:

-إن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية كنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار.

-إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية ولكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية.

سابعا: منهج أدوات الدراسة

يبرز المناهج في ما يلي:

المنهج التاريخي: أبعاد الاقتصاد الجزائري.

المنهج وصفي تحليلي: أخذة الفترة الزمنية من 2000-2016 لتكون الفترة الزمنية الدراسة.

ثامنا: هيكل البحث

يتم تقسيم العمل إلى فصلين، سبقتهم مقدمة عامة، وهي كالتالي:

-الفصل الأول الذي يتنسب ثلاث مباحث في الإطار النظري للنفط ، يتمثل المبحث الأول في عموميات حول الاقتصاد النفطي.ومدخل عام للبطالة في المبحث الثاني أما في المبحث الثالث تم تطرق سياسة التشغيل.

أما الفصل التطبيقي تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول فيه أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وسياسات التشغيل في خلال الفترة 2000-2016 في المبحث الثاني، والمبحث الثالث تم تطرق إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الفصل الأول:مدخل حول النفط وسياسة التشغيل

تمهيد

لقد عرف النفط منذ ظهوره بأنه مهم في إنتاج الطاقة في العالم، وهو ثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتباره الصناعة الأولى وذلك لتعدد مشتقات ومميزات هذه السلعة التي تنتج عنها في العالم، والتي تقوم عليها كل الصناعات، فالإنسان منذ أن عرف هذه المادة لم يستطع الاستغناء عنها من خلال ما تلبي له من حاجيات وما توفر له من متطلبات الحياة . وتم تقسيم فصل إلى المبحث التالي:

- **المبحث الأول:** عموميات حول الاقتصاد النفطي
- **المبحث الثاني:** مدخل عام للبطالة
- **المبحث الثالث:** سياسة التشغيل

المبحث الأول-عموميات حول الاقتصاد النفطي:

تعتبر مادة النفط أساسية ولها أهمية في الصناعة والتجارة الدولية وله تأثير على جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وقد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم بعد الأزمات التي شاهدتها أسعار هذه السلعة، مما يسمح للدول المنتجة والمصدرة للنفط بتحقيق طفرة نفطية.

المطلب الأول- مفهوم النفط:

اكتشاف مكامن النفط، كان في النصف الثاني من القرن الماضي في 1830 تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اكتشف قي روسيا عام 1856 وفي رومانيا 1857 وأخيرا تمكن جيمس يونج في اسكتلندا من التواصل إلى طريقة استخراج الزيت النفطي في1841وإكتشاف تجاري كان على يد ادن دربك في 28أغسطس بمدينة تسفير بولاية بنسلفانيا في و.م.أ على عمق 69.5 قدم بمعدل إستخراج35.25 برميل في اليوم يعلن بذلك بداية صناعة النفط الحديثة.

1-**تعريف النفط:** يمكن تعريف النفط بما يلي:

-هو عبارة عن مواد هيدروكربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة، و تتباين أنواعه بين الأسود والأخضر.[1]

-النفط كلمة مشتقة من أصل لاتيني و هي تتكون من جزئني petroو تعني صخر، و leum تعني زيت,[2]

- هو مادة غازية و هي الهيدروكربونات الغازية و يطلق عليه الغاز الطبيعي Natural Ga وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها: الميثان، الاثان، البروبين، البوتان، النتروجين، وثاني أوكسيد الكربون و الكبريت.

2-الخصائص العامة للنفط: للنفط خصائص تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة نذكر منها ما يلي:

-**الدرجة الكثافة النوعية:** تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على وجود النفط الخام و تقاس بوحدة معهد النفط الأمريكي.

[1] www.damanhour.edu.eg>pdf ،14:30 ،2018/01/17،

[2] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1963، ص: 8.

-**نسبة الكبريت في النفط الخام:** تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن النسب مرتفعة من الكبريت في النفط تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج.

- **نقطة الانسكاب:** وهي المصطلح يقصد بيه درجة انسياب المادة النفطية و ترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه.

- **نسبة الشوائب الأخرى:** كلما ازدادت نسبة الشوائب في النفط الخام كلما ازدادت تكاليف إنتاجه و انخفضت جودته.[1]

المطلب الثاني: الاقتصاد النفطي

يعد الاقتصاد النفطي العلم الذي يدرس هذه المادة الخام بكونه يتصف بالندرة وكيفية تلبية حاجات العالم منها.

اولا-مفهوم الاقتصاد النفطي: يعتبر موضوع علم الاقتصاد البترولي من العلوم الاقتصادية وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين، وهي الفترة التي أعقبت استغلاله بصورة واسعة وظهور مركز قوة وأهمية، تأثير الثروة البترولية في مجال الشؤون السياسية العسكرية وعلى نطاق دولي، وبعد الانتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وأثار البترول اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وعلى الاقتصاد الدولية أو الإقليمي أو المحلي، على حد سوى، إن موضوع الاقتصاد البترولي يعتبر من العلوم الاقتصادية الذي يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية القطاعية أو الفرعية.[2]

الصناعة البترولية مجموعة النشاطات البترولية و الفعاليات الصناعية، المتعلقة باستغلال الثروة البترولية سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة و جاهزة الاستعمال.

- **الصناعة الإستخراجية:** تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية في باطن الأرض و تسويقها بعد إجراء ما يستلزم هذا التسويق من تركيز أو تعبئة...الخ.

- **الصناعة التحويلية:** فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى، لهذا فإن الصناعة البترولية تكون على عدة مراحل مختلفة، وهي تجمع الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية، وحالات مراحل الصناعات متكاملة فالصناعة البترولية تشمل إنتاج البترول و الغاز أو النقل والتكرير والتسويق و التوزيع وكذلك الصناعات المرتبطة بها.

- تتميز الصناعة النفطية في النقاط الرئيسية الموالية:

[1] https://m.facebook.com>posts.10:30 ،2018/01/20،

[2] سيد فتحي الخوالي، **اقتصاد النفط الموارد و البيئة و الطاقة**، خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية،2014، ص:95.

- الصناعات البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة من اجل استغلال الثروة البترولية بسبب تعدد و تنوع المراحل الصناعية.

- الصناعة البترولية تتطلب وتقوم على و سائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا و تكنولوجيا.

- النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة على العمل المركب المتطلب مهارات و فنيات عالية و تدريب خاص و تحصيل علمي متقدم وعالي.

- إن العرض و الطلب على السلعة البترولية مرونتها معدومة في المدى القصير.

ثانيا- مجموعة الاقتصاد البترولي: إن الاقتصاد البترولي يتضمن مجموعة من النشاطات المتعلقة في إيجاد و إنتاج و توزيع و استهلاك السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة، أو بصورة متنوعة متعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، لتكوين مجموعة الاقتصاد البترولي و هي كالآتي:

1- **مرحلة البحث والتنقيب:** هي مرحلة متضمنة على مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والهادفة نحو معرفة وتحديد الثروة البترولية.

2- **مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي:** هي المرحلة الهادفة إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي سواء كان، من الجوانب الفنية أو التكنولوجية كاستكمال حفر الآبار البترولية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية والأبنية من مكامن وأنابيب نقل وصهاريج تنقية وتجميع.

3- **مرحلة النقل البترولي:** هي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول الخام، من مراكز أو مناطق إنتاجية إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري، وقد تكون مناطق تصديره وتصنيعه قريبة وداخلية وقد تكون بعيدة وخارجية.

4- **مرحلة التكرير والتصفية:** هي المرحلة الهادفة لتصفية البترول وتصنيعه في المصافي التكريرية، من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات الصناعية البترولية والمتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشر أو العمليات التصنيعية لمراحل صناعية متعددة، وهذه المنتجات

البترولية المتنوعة، بعضها أساسي أو رئيسيا وثانوي وبعضها خفيف كالبنزين والكبريت وبعضها ثقيل كالإسفلت والشمع وبعضها متوسط....الخ

5- **مرحلة التسويق والتوزيع:** هي المرحلة الهادفة إلى تسويق البترول، بصفة خاما أو منتجات بترولية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة على النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

6- **مرحلة التصنيع البتر وكيماوية:** هذه المرحلة الهادفة، إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بترو كيماوية، ومختلفة ومتنوعة تعد بالميئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات، الأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية.

ثالثا-السوق النفطي والفاعلون فيها: إن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدر من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي هذا ما أدى إلى السوق والمنضمات الفاعلة فيها لتحمي هذه الثروة.

1- **تعريف السوق النفطية:** هي السوق التي فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب الذي تنبثق منه، الأسعار حيث يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة الجدل وإحاطة بالغموض والسرية وبصرف النفط عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير ببعد أو بآخر فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار النفط إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغري وراء سعر معين أو غيره، كان دائما أمران يصعبان على فهم الكثير في خارج الصناعة النفطية مع بعض التخفيضات بإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تتحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.

-هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملة تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ومن المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة على التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق.[1]

2- **الفاعلون في السوق النفطي:**

تعددت الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية و يمكن تقسيمها على النحو التالي:

[1] أمينة مخلفي، **اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011-2012،ص:54.

- من ناحية الدول المنتجة:

دول الأوبك: لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للنفط و خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية حيث كان محور الخلاف مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخليها من العوائد النفطية غير أن الشركات العالمية لم تعطي أهمية لذلك و استمرت في استغلال الموارد النفطية لهذه الدول مما أدى إلى تحالف الدول المنتجة للنفط و تأسيس منظمة الأوبك.

- **الدول المنتجة خارج الأوبك:** بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار النفط في أوائل 1988م أحسنت الدول المصدرة للنفط غير أن الأعضاء في الأوبك في 08 مارس 1988م قامت بمشاركة كل من مصر المكسيك، انغولا، ماليزيا، والصين كما كانت مشاركة كولومبيا مترددة، ونتج عن هذا الاجتماع منظمة الدول المستقلة المصدرة للنفط بهدف الدفاع عن مصالحها.

- الدول المستهلكة للنفط **وتتمثل هذه الدول في:**

- **وكالة الطاقة الدولية:** هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975م، جاءت بدعوة من الأمم المتحدة الأمريكية خلال مؤتمر واشنطن وقد عكفت على وضع خطة مشتركة لتواجه تهديد الإمدادات النفطية وكان أهم هدف لها هو تقوية موقف مستهلكي النفط.
- **الشركات النفطية العالمية الكبرى:** سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبعة، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير ورغم تأسيس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعة النفطية في دولها ودول أخرى إلا أن هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية.[1]

[1] حمادي نعيمة، **أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1988-2008)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،التخصص:نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2008-2009،ص ص 04-05,

المطلب الثالث: السياسات التسعيرية للنفط:

عرفت السوق النفطية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ومن خلال هذا البحث سنلقي الضوء على السعر البترولي وأنواعه.

أولا: **التعريف سعر النفط:** هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أوقد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ[1]. ومن بين أنواع السعر النفطي ما يلي:

- **السعر المعلن:** (السعر الرسمي) وهو السعر الذي تعلنه الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل بها في السوق.
- **السعر الفوري:** هو سعر الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا و التي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع و الشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض و الطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع و الشراء.
- **السعر الحقيقي:** هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتسعير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة.[2]
- **سعر الكلفة الضريبية :** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائد للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي يحرك دقة الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل هذا السعر يعني البيع بالخسارة [3].
- **سعر الإشارة :** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة آخذو اعتماد سعر الإشارة في الأجنبية من اجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين

---

[1] عبد العالي صالحي؛ **اختبار علاقة التكامل المشترك بين أسعار البترول و سعر الصرف :دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1974-2003**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،الجزائر، 2015، ص:03.

[2] فوزي القرشي، **الأسعار الآنية أو الفورية للنفط و التنمية، منشورات النفط و التنمية**، عدد 3، بغداد، ديسمبر 2006، ص4.

[3] ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1986-2010**، رسالة ماجستير، العلوم التجارية،جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص:82.

الطرفين أن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق، أن هذا السعر أخذت بيه وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا.[1]

ثانيا-العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطي: يتحدد سعر النفط من خلال مجموعة من العناصر الأساسية لسوق النفط كما يتأثر بمجموعة من العوامل:

1- **العرض والطلب والاحتياط البترولي:** خضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وتسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذالك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية في الحقول في وقت معين وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي ولتصديره وتحقيق موارد نقدية يلي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ بيه لمواجهة احتياجات المستقبل.

لقد تطور إنتاج النفط في العالم من أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة في المناطق النائية وفي الصحاري الحارة والباردة، وكذالك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج الأوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة، الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل حيث يقع(IEA)عام2002إلى 66 مليون برميل عام 2005حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، حيث يقع جانب كبيير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل:الإتحاد السوفيتي سابقا، روسيا، أذربيجان، كازاخستان، البرازيل، أنجولا، السودان، كندا.

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية و حجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف والجدير بالذكر أن حوالي 57٪من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى 2005، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموس خلال الخمسينات سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت، فقد ارتفعت تلك الاحتياطات من حوالي 644 بليون برميل سنة 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل سنة 2008.[2]

---

[1] السعيد روجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية، تخصص التجارة الدولية،غرداية، الجزائر،2011، ص:04.

[2] تقرير الأمين العام السنوي 2008،2005،2000،منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.oapecorge.org>Home>Reports، 2018/04/26، 01:22.

2-التنظيمات الدولية والعوامل الجيو سياسية: من أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط، المنظمات التالية:

2-1 منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC: أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسية والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارت التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى ألحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى وبناءا على فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران ، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي أنشاء الأوبك، فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارت الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان حل ثابت لها وتأمين تصديرها إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها الدول المنتجة لانتزاع حصة اكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة نتألف المنظمة حاليا من 12دولة هي: الجزائر، انغولا، اندونيسيا، العراق، إيران، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا وأوبك تهدف إلى:

- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين العائدات البترول للدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.
- العمل على استقرار الأسعار النفط في الأسواق العالمية .
- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل و الأسعار .
- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

2-2-الوكالة الدولية للطاقة: هي هيئة مستقلة تأسست في نوفمبر 1974 ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف تنفيذ برنامج الطاقة الدولي، وتضطلع وكالة الطاقة الدولية بتنفيذ برنامج شامل يهدف إلى التعاون في مجال الطاقة بين ست وعشرين دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغ عددهم ثلاثون دولة، والأهداف الأساسية لوكالة الطاقة الدولية هي:

- تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمداد النفط وتحسينها .
- إرساء السياسات الترشيدية في مجال الطاقة في سياق أمني من خلال تعزيز علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء والمنضمات الصناعية والدولية الأخرى.

- إدارة نظام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي .
- تحسين وسائل توفير الطاقة ودعم الطلب عليها عالميا من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.
- المساعدة في تكامل السياسات في مجال البيئة والطاقة
- الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية هي استراليا، بلجيكا، كندا، التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك المفاوضة الأوروبية في أعمال وكالة الطاقة الدولية.[1]

2-3- العوامل الجيو سياسية والأزمات النفطية: لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 بمجموعة من الصدمات النفطية حسب السنوات الناحية 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008.

2-3-1- الأزمة النفطية1973:

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمة الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية ففي سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول في جانب واحد لتقفز من3الى12 دولار للبرميل أي رفع الأسعار بنسبة400٪ .

2-3-2- الأزمة النفطية1979: عادت وارتفعت الأسعار ثابتة وبشكل مفاجئ ثلاث مرات إثر الحرب العراقية، الإيرانية من 13 دولار للبرميل خلال أشهر قابلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثابتة.

2-3-3- **الأزمة النفطية 1986:** في الأسبوع الأخير من شهر الأول عام 1986 انخفاض سعر النفط بشدة، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب الأسعار شاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن وانخفاض أسعار النفط إلى أقل من 13 دول للبرميل.[2]

[1] في المؤتمر الأول السياسات الاستخدامين الطاقوية بيت متطلبات التنمية الطاقوية و تأمين الاحتياجات الدولية سنة 2015، جامعة سطيف.

[2] قويدر قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجيستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،2008-2009، ص:93.

المبحث الثاني– مدخل عام للبطالة:

لقد أصبحت ظاهرة البطالة من أكبر اهتمامات أي بلد، كما هو معلوم فإن لها الأثر الكبير على اقتصادها.

المطلب الأول:عموميات حول البطالة

اولا–تعريف البطالة: يمكن تعريف البطالة على انها:

–البطالة هي:" حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه".[1]

–البطالة هي: "التعطل " التوقف" الجبري–لجزء من القوة العاملة في المجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج"[2]

–البطالة هي:" عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداما كاملا وأمثلا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل".[3]

–البطالة هي" الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه، ولكن لايجد العمل والأجر المناسبين".[4]

انطلاقا من التعريفات السابقة لابد من توافر ثلاثة معايير أساسية في أي شخص لكي يمكن اعتباره عاطلا عن العمل وهي:

أ– بدون عمل: بمعنى أنه لا يعمل بأجر أو لحسابه الخاص.

ب– متاح للعمل: ويقصد بذلك التهيئة أو الإتاحة للعمل سواء بأجر أو لحسابه الخاص.

ج– البحث عن العمل: أي القيام بخطوات محددة وخلال فترات قريبة للبحث عن عمل.

وحسب التعريف السابق ينبغي إضافة معيار سن العمل، أي أن يكون الشخص ضمن سن العمل المحددة قانونا لكي يتم اعتباره عاطلا عن العمل، حيث اشترط هذا التعريف وغيره من التعاريف الأخرى كون الفرد ضمن سن معينة، هي سن العمل كشرط أساسي لاعتباره عاطلا عن العمل، حيث يشترط ذلك أساسا لاعتباره جزءا من القوى العاملة.[5]

---

[1] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009–2010، ص:3.

[2] خالد واصف ألوزني وأحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن،1999، ص:265. https://www.ouargela .com .

[4] نشرة توعوية، **يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، إضاءات، دولة الكويت، أكتوبر 2013، سلسلة6، العدد3، ص:1.

[5] خالد وليد عبد الكريم عبد الحق، **دور الاتحاد العام لنقابات عمل فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية**، دار النشر،فلسطين،2005،ص ص:18–19.

نستنتج من التعريف السابقة أن البطالة يوصف بها الشخص الذي ليجد عملا مع محاولته الدائمة في البحث عن عمل.

ثانيا- أنواع البطالة: تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجمعات وكذلك تسميات هذا الأنواع بين الباحثين . ولكن يمكن ذكر أهم أنواع البطالة في ما يلي:

1- **البطالة الهيكلية**

وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات أماكن توظيف جديدة.

2- البطالة السافرة(الصريحة)

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظيفة، وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفر، إنتاجيتهم صفرا وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.[1]

3- **البطالة الإجبارية**

تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون أعمالا ولا يعملون وبالتالي لا يحققون أي إنتاج كما يطلق على هذه البطالة أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب، ويعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عدم قدرة(أو كفاية) الطلب الكلي.

على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة، وهذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية بالانخفاض.[2]

4- البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات

---

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:234.

[2] على عبد الوهاب نجا، "**مشكلة البطالة آثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية** ، دار النشر، مصر، ص ص:16-40.

الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام، لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة.

قد تتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الوردات والضرائب.[1]

5- **البطالة الاحتكاكية:** البطالة الاحتكاكية هي البطالة التي تنتج عن ترك الموظفين لوظائفهم القديمة، للانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، ويتخلى أغلب الموظفين في هذا النوع من البطالة عن وظائفهم بشكل ذاتي. أو بسبب رغبتهم في ترك العمل، أو بسبب في الحصول على راتب أعلى في وظيفة جديدة، ويحدث هذا النوع من البطالة أيضا مع الطلاب الخريجين من الجامعات، عند تخرجهم وبحثهم عن عمل، وليس للبطالة الاحتكاكية تأثير سلبي على المدى القصير على الحالة الاقتصادية، بل قد تزيد الإنتاجية في سوق العمل.[2]

6- **البطالة الموسمية:** هي التي تحدث في مواسم مثل المزارعين في موسم معين يعملون في زراعة وحصاد مزروعاتهم ويتوقفون باقي المواسم، [3]تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية فهنالك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في مواسمها مثل: القطاع السياحي والزراعي ويقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج موسمها مما يؤدي إلى حدوث بطالة في فترات الزمنية التي تقع خارج الموسم.

7- **البطالة المقنعة:** وتعني البطالة هنا الأفراد اللذين يعملون فعلا ولكنهم لا يضيفون شيئا بذكر إلى الإنتاج القومي فهم في حالة عمالة ظاهريا فقط بينما عملهم لا يسفر عن مختلف سلع أو خدمات بحيث لو سحبنا هؤلاء الذين في بطالة مقنعة من الاقتصاد لما تأثر الإنتاج القومي[4]. يتبين لنا أن البطالة المقنعة لها مفهومين:

* **المفهوم الأول:** إن الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم، أو يعملون في أعمال فيها اقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

* **المفهوم الثاني:** إن الأفراد الذين يشتغلون أعمالا تنعدم فيها الإنتاجية، بحيث يظهر هؤلاء في حالة عمالة بينما لا يساهم عملهم في زيادة الإنتاج، حدوث هذا النوع من البطالة ما يلي:

---

[1] نفس رسالة، سليم عفون، ص:8.

[2] www.mawdoo3.com ،2018/02/05 ،09:47.

[3] محمد حسين عبد القوي، **البطالة: المشكلة والعلاج**، مملكة البحرين، وزارة الداخلية الأكاديمية الملكية للشرطة، مركز الإعلام الأمني، ص:4.

[4] منى الصحراوي، **اقتصاديات العمل**، قاهرة: مكتبة النهضة الشرقية، 1990، ص ص:83-84.

أ- الزيادة السكانية مما يؤدي إلى زيادة العمالة في مجالات العمل المختلفة، ومن ثم تضاءل الإنتاجية للأفراد.

ب- سياسة الحكومة في الالتزام بالجانب الاجتماعي، مما يؤدي إلى الاكتظاظ بموقع العمل، وبالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة، التي تشكل عبئا إضافيا يؤثر سلبا على مرد ودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف.[1]

8- **البطالة الاختيارية:** تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، أما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب. في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري. أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة إجبارية ومثال على ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل قسري...وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد. كما أ، البطالة الإجبارية يمكن تأخذ بشكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.[2]

ثالثا-أسباب تفاقم مشكلة البطالة:

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم والتي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة في النامية التي تعاني من آثار السلبية للبطالة تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية التي تصنف ضمن العاطلة، من هذا المنطلق ستناول أسباب هذه المشكلة والآثار المتربية عليها سواء اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا، لان هذه المشكلة لم تنتج عن سبب واحد بل من عدة أسباب.

1-3 -الأسباب الاقتصادية:

أ- في الدول المتقدمة :

- تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة أنها بدأت تنشأ نشوء ونمو الصناعة والتقدم الصناعي، وقد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العليمة والتكنولوجية.[3]

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت**، أكتوبر 1998، ص: 29.

[2] www.startines.com .16.55 ،2018/0 2/0 4،

[3] خالد وليد عبد الكريم عبد الحق، نفس مرجع، ص: 20.

- البطالة تؤدي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله ، مما يعرضه للفقر والحرمان هو وأسرته.
- تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين "صندوق دعم البطالة".
- تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.
- تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

ب-الدول النامية :

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية.
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية .
- فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف .
- ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة.
- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف.
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.[2]

3-2- الأسباب الاجتماعية:

- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصاديات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل.
- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمال في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل.[3]
- تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.

3-3- الأسباب السياسية:

- تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات.

---

[1] فلاق مليحة، **مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية**، المداخلة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص:11، www.iefpedia.com

[2] خالد وليد عبد الكريم عبد الحق، نفس المرجع السابق، ص: 25.

[3] إبراهيم طلعت ، **البطالة والجريمة** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص ص: 142-143.

- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الاكتفاء ويتعطل من هم أقدر وأكفاء على تولي الوظائف.
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.
- تباين التوزيع السكاني فاغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.[1]

المطلب الثاني: قياس البطالة

للإحاطة بحجم و أبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب البطالة أي حساب الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة.

1-كيفية القياس البطالة

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة. وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع " الفئة النشطة" عند لقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل/ الفئة النشطة)*100

2-الفئة النشطة:

- تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إذا:

الفئة النشطة= العاملون+ العاطلون

-**يقصد بالعاملين:** كل من يشتغل عملا- بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم.

- مقابل أجر عند الغير أوفي مؤسسة.

[1] هايل المولى طشطوش،"**البطالة-المسببات والآثار /رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج** ، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر ، ص: 4.

-**أما العاطلون:** فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.[1]

هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة وهي:

-**الأفراد دون سن معينة:** وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهم 15و16 سنة فما فوق،وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.[2]

-**الأفراد فوق سن معينة:** هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 60-65 سنة.

-**الأفراد من فئات معينة:** هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى، العجزة، وطلبة المدارس.

-الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.

-الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

-يتم قياس معدل البطالة في البلد المتقدمة عن طريق المعلومات الإحصائية التي يقوم بها مختلف مكاتب إحصاءات العمل، ونظرا لصعوبة سؤال كل فرد، يتم القيام بأخذ عينة من العائلات وتحليلها.

وتصنف إحدى الفئات التالية:

* **فئة" لا يعمل":** تضم كل الذين يبحثون عن عمل ومستعدون له في أي وقت وكذلك الذين سرحوا من عملهم بشكل مؤقت وينتظرون العودة للعمل، والذين ينتظرون إلحاقهم في وظيفة جديدة خلال أربعة أسابيع.

* **فئة "يعمل":** تضمن كل من لهم عمل خلال الأسبوع في الوقت الذي يتم فيه الاستبيان، ويسجل أيضا من يعملون جزئيا حتى لو عملوا ساعة واحدة في الأسبوع.[3]

* **فئة " خارج قوة العمل":** كل شخص لا تنطبق عليه شروط الفئة الأولى والثانية يعد من الفئة الثالثة مثل: المتقاعدين، الطلبة في الثانوية والجامعي، ربات البيوت... لكن ليس من السهل دائما قبول صحة معدل البطالة، وهذا بسبب عدم وجود وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يقول بعض المتعطلين.

---

[1] بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة النيبوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006،ص ص:178-175.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص ص: 310-312.

[3] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2004-2005، ص:8.

بالإضافة إلى وجود أفراد يصنفون ضمن قائمة البطالين وهم غير جادين في البحث عن فرص العمل لوجود نظام الضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة للدول النامية نجد أن عملية قياس البطالة أكثر صعوبة لعدم توفر البيانات لدى الجهات الرسمية، والتي يستدل منها إلى حجم البطالة، وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية. أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانية يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.[1]

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة

يقدم المطلب عرضا تحليليا موجزا لنظريات البطالة الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل و المتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة و تفاقمها، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد. فيما تعترف النظريتان الكلاسيكية و النيو كلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط,نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود النوعين من البطالة سواء الاختيارية أو البطالة الإجبارية–التي ترجع في رأيه إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، وقد اهتمت المدرسة النقدية بالمعدل الطبيعي للبطالة، فضلا عن وجود نظريات أخرى ترجع البطالة إلى وجود خلال في سوق العمل.

1–النظريات التقليدية: وتغطى هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة و جود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحيات عرض الطلب على العمل، على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن بيه.

1–1–نظرية حد الكفاف: تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمى بحد الكفاف) لكي العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل. إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية عدد من باحثي الاقتصاد في الغرب كآدم سميث ودافيد ريكاردو.

1–2–نظرية رصيد الأجور: تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة، يتوقف معدل الأجور وفقا لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان ورأس المال. يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادي جون ستيوارت ميل بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

[1] سليم عقون، نفس مرجع، ص:7.

1-3-النظرية المار كية: تنفد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية نادرة الوقوع، فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي ألا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لان الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور. حيث يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، فهو يرى أن لكل سلعة قيمتين: استعماليه وتبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة. ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل الإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتحديد قوة عملها. كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء، فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وينخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

2-النظرية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها:

سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، و مرونة الأجور و الأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي

ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل، ولم يهتم الكلاسيكي بدراسة موضوع البطالة، و إنما انصب اهتمامهم الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي.[1]

و أوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل الحرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، بحسبان أن كل فرد قادر على العمل، ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي، فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم، تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه، تزداد الكمية المعروضة منه. ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر، الذي يضمن التوظف الكامل، وبالتالي، فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي.[2]

---

[1] مرجع سابق، ص:13-14.

[2] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر1988-2012**، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2014/2015، ص ص: 72-73.

3-النظرية النيوالكلاسيكية

يعد النيو الكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، ولذا، فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظف الكامل تأسيسا على "قانون ساي للأسواق" الذي نص على: "أن كل عرض يخلق الطلب عليه"، وبالتالي، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن يخفض من سعرها، مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، وبالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة وطبقا لذلك فإن التوازن على المستوى الكلى يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى في كافة الأسواق

وقد يحدث اختلاف بين هيكل الإنتاج، العرض الكلي وهيكل الإنفاق، الطلب الكلى إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج- التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق- كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل. ولذا، أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور خاصة في الاتجاه النيوكلاسيك شرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم، اختفاء البطالة الإجبارية. [1]

يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها:

- تجانس وحدات العمل

- حرية تنقل اليد العاملة, حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، إضافة إلى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق بما فيها المنافسة في بيع وشراء قوة العمل.

- حجم اليد العاملة مرتبط بطلب وعرض العمل في السوق.

4-النظرية الكينزية

ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة – المرتفع جدا خلال تلك الفترة ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيو كلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلا؟ وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض أساسا لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية.

[1] علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص: 55.

ولا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز ومن ثم، فإن مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وبذلك ينفي كينز مسئولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي، يقرر أن حجم التوظف يتحدد عن طريق الطالب الكلى الفعال.[1]

المبحث الثالث: سياسة التشغيل

أصبح التشغيل من أكبر التحديات نتيجة الانعكاسات السلبية لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية والدولية على العالم الشغل.

المطلب الأول: مفهوم سياسات التشغيل

يعد مصطلح سياسات التشغيل من المفاهيم التي تندرج في إطار البرامج التنموية لأي بلد، حيث أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية.

1- تعريف سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل من سياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلد وتتكون سياسة التشغيل من كلمتين:

- **سياسة:** هي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

- **التشغيل:** وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.[2]

- يهدف التشغيل إلى التزام سياسيا واضحا على أعلى مستوى لتحقيق نواتج التشغيل كغاية أساسية للاقتصاد الكلي في غضون فترة زمنية محددة في كثير من الأحيان- ولكن ليست دائما تقع الفترة الزمنية لتحقيق هدف التشغيل خلال دورة سياسية معينة، على سبيل المثال دورة الانتخابات.

- **سياسة التشغيل** هي : "سياسة تهدف إلى تحقيق العمالة وتنمية فرص العمل نمو متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق وبهذا ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك العناصر من عناصر السكان النشاط بين الذين هم في عمر الإنتاجي سواء كانوا عاملين أو متعطلين عن العمل".[3]

---

[1] مرجع سابق، ص:40.

[2] سميحة يونس، **اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة ماجستير ،كلية الآداب وعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، 2007، بسكرة، ص: 76.

3 http//www. ouargla30. com.11:00 ،2018/03/02 ،

- **سياسة التشغيل** هي: " توفير فرص العمل، وهذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة، وهي كذلك تخلف مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة مدا خيل المجموعات المحرومة واستخدام أكفا لقدرات العمل".

-وكذلك تعرف: هي الأسلوب الذي يتباه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل" أفراد كانوا أو مؤسسات عامة أو خاصة" عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس إيديولوجية الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته المعمل وحق المواطن فيه.

-وتعرف أيضا:" السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة وتنمية العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق.[1]

-يعد سياسة التشغيل مطلبا اجتماعيا يحقق طموحات الأفراد والحكومات والمجتمعات.

-رؤية سياسة التشغيل تتعلق بإطار عمل متناسق ومتماسك يربط بين كافة تدخلات التشغيل الأزمة لتحقيق هدف تشغيل العمالة.

2-خصائص سياسة التشغيل:

***الدخل المالي:**

هو الأجر المترتب عن الشغل، يمثل مصدر الرئيسي لرزق والموارد الذي يعتمد عليه كثير من الناس لتلبية حاجياتهم.

***مستوى النشاط:**

فالشغل يمثل أساسا اكتساب المهارات و القدرات والممارسات كما أنه يوفر بيئة هيكلة يستوعب طاقات الأفراد.

***التنوع :**

يخلق الشغل الحصيلة التي تدخل من خلالها الأفراد والجماعات في سن مختلف مما يتكيف مع بيئة المدنية .

***البنية الزمنية:**

إن الناس المستخدمين بالصورة منتظمة يقضونه وقتهم خلال ساعات شغل .

***التواصل الاجتماعي:**

[1] http://platfonm.almanhal.com/files/2/، 2018/03/02، 14:20.

إن بيئة الشغل كثيرا ما تفتح فرص لإقامة الصدقات ومشاركة في أنشطة متعددة داخل نطاق الشغل وخارجه.

***هوية الشخصية:**

إذا كان طبيعة الشخص الشغل تصبغ على المرء هوية اجتماعية مستقرة .[1]

3-أهداف سياسة التشغيل:

تعد سياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام الاقتصادي السائد، بسبب اختلاف النظرة لعملية التشغيل.

تهدف سياسات التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من أهداف أهمهم :

- توفير فرص العمل وهذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة .

- تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعنيها.

- خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مدا خيل المجموعات المحرومة ويرفع من مستوى معيشتهم واستخدام كفئ لقدرات العمال، بما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني ويرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية للبلد.

- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة.

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية،

- رفع مستوى معيشي من خلال زيادة الدخل،

- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه،

- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحده مراسيم وتشريعات العمل.

[1] حميد جرو، **مودامة إستراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل**، مذكرة نهائية الدراسة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع،جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة الجامعية2014-2015 ، ص:40-44.

4- الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل:

-البعد الاجتماعي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرفه لليأس والتهميش و الإقصاء.

-البعد الاقتصادي:

يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

-البعد التنظيمي والهيكلي:

يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العالقة في اتخاذ قرارات جماعية، خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، تبدءا من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى.[1]

المطلب الثاني: مدخل إلى سوق العمل

تعتبر سياسة التشغيل جزء فعال في البلاد، فا تعتبر هدف في توفير القدرة الكافية لتوفير فرص عمل بوضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.

1-مفهوم سوق العمل:

يشكل سوق العمل مركز التحليل الأساسي لموضوعي البطالة والتشغيل، حيت يلتقي فيه الطلب والعرض للعمل. فطالبيه يتمثلون في كل الأفراد النشيطين الذين لا يملكون عملا، سواء تعلق الأمر بالفئة الأولى أو الفئة الثانية، ويشمل هذا التعريف أيضا الأشخاص الذين يعملون ويتطلعون إلى فرصة عمل أفضل.أما عارضيه ونقصد بذلك المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، أو بمعنى أدق كل من يوفر منصب عمل.

-يشير سوق العمل إلى ذلك المكان الذي تتوفر فيه فرص العمل للشخص الذي يبحث عن العمل لصاحب العمل الذي يطلب العمالة، وعروض العمل، وعندما تفوق فرص العمل يطلق على سوق العمل مصطلح سوق العمل المحكم، وإذا كان العكس أي عدد الباحثين عن العمل يفوق الفرص المتاحة يسمى ذلك سوق العمل الراكد.

[1] أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى علمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة، 27 افريل، 2009،ص:3.

ويعتبر سوق العمل عنصرا هاما يمول المؤسسات بما تحتاجه من قوة عمل اعتمادا على نظام المعلومات السائد والذي يحصى حجم لقوى العاملة الراغبة في العمل والمستعدة له خلال فترة زمنية معينة وفقا للشرطين التاليين:

- وضع معايير ثابتة ودقيقة تحدد و ضيعة العامل ومدى استعداده للعمل حسب قدراته الفكرية والفيزيولوجية، ثم تأتي عملية جمع البيانات، ترتيبها وتصنيفها تبعا لمجموعة من المعايير مثل: السن، الجنس، التخصصات، المهارات والمؤهلات الحالية والمستقبلية.

- إحصاء حجم العمالة الضروري والمتاح، من خلال إحصاءات تقوم بها الهيئات والإدارات المختصة في ذلك، والتي تختلف باختلاف الدول والتشريعات المعمول بها.

- **وتعرف سوق العمل على أنه:** " سوق افتراضي كما أنه نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية، حيث يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة بالإضافة إلى أصحاب هذه الوظائف من أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة، حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين كل الأشخاص المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعمل.

* سوق العمل هي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها وبالتالي "تسعير خدمات العمل"

– إذا كان سوق العمل، مثل: أي سوق، تتضمن بائعين ومشترين وقواعد وأسعار ، فإنها تمتاز بعدد من الخصائص منها:

- خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل،
- خدمات العمل تؤجر ولا تباع،
- الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها،
- ظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة.[1]

- ويتم في السوق تخصيص الموارد البشرية للوظائف عند معدلات أجر محددة وأن تخصيص الأفراد للوظائف ليس حاجة فردية فقط (العامل رب العمل) بل ومجتمعية أيضا حيث يتم تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم.

وقد تكون سوق العمل محلية أو قومية أو حتى عالمية حسب الاختصاص والندوة...الخ، وبعض أقسام سوق العمل تعمل وفق تشريعات وقيود محددة وثقافات مرتفعة" القطاع الحديث، والمنظم" بينما تعمل أقسام أخرى بشكل غير رسمي أو بظروف غير مواتية" القطاع غير المنظم".

[1] www.arab-api-org>training>prog./pdf .17:00 ،2018/03/07 ،

وحتى ضمن المؤسسة الواحدة يوجد سوق عمل داخلية ذات شروط خاصة بها يتم فيها الترقية وإسناد مناصب معينة.

ويتحدد نتيجة لنشاط السوق" العرض والطلب حسب المهارات والتعليم وفي إطار البنى والأقسام والتشريعات " عدد من العناصر:

2-مكونات سوق العمل

يتكون سوق العمل من:

-**العرض:** بحيث يقصد به القوى العاملة من أيدي موظفين ومؤهلين، المتمثلة بالشريحة السكانية النشطة والمستعدة والقادرة على العمل.

-**الطلب:** بحيث يقصد به الجهات والمؤسسات والشركات والأطراف التي تحتاج إلى الأيدي العاملة.

و تتمثل في نموذج مثالي لسوق العمل ما يلي:

- صاحب العمل
- المنافسة القوية بين أصحاب العمل والشركات والمؤسسات المختلفة حول المنتجات وتعتبر هذه المنافسة جيدة لتحقيق التطوير والتنمية في كافة المجالات
- الرسوم المتفق عليها للبضائع و المنتجات
- التنقل من منطقة إلى أخرى بهدف تحقيق الناتج سواء كان للمؤسسات والشركات والعاملين والموظفين.

3- أنواع سوق العمل

- يتمثل الأنواع سوق العمل فيما يلي:

- الوضع القانوني للعمل ويقصد به العمل وفقاً للقانون المتبع في الدولة، حيث يتم الدفع عن طريق أقساط الضمان الاجتماعي، أو العمل في المنطقة الرمادية أو ما يعرف بالسوق السوداء، وهنا تتم عمليّات البيع والشراء والأعمال المختلفة بطريق غير مشروعة وغير قانونيّة ويحاسب عليها القانون المتبع.[1]
- تغطية سوق العمل وذلك حسب البعد الجغرافي لهذا العمل، حيث يقسّم إلى السوق المحلي أي السوق الذي يكون قريباً على منطقة السكن، والسوق الإقليمي وهو السوق الذي يتعلق بالمنطقة بأكملها

[1] رضوان فضل الرحمان، **الشباب و مشكلات سوق العمل في ضوء مخرجات التعليم**، مقتطفات الكتاب،ملتقى الكتاب المتخصصة8/10/2016.

مثل المقاطعة، والسوق القطري وهو السوق الخاص بالبلد أو الدولة بأكملها، بالإضافة إلى السوق الأجنبي وهو السوق الذي يتم العمل فيه خارج حدود الدولة . [1]

4- العوامل المؤثرة في سوق العمل:

يتأثر سوق العمل بكل ما يحيط به من عوامل تصب أساسا في العرض والطلب على اليد العاملة، ولعل أهم هذه العوامل هي:

4-1-عوامل جغرافية:

تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة، وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل: مقر سكن العامل موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسالة التكفل بالإيواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته....الخ.

4-2-العامل الديمغرافي:

يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديمغرافي لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، وتشكل بذلك مخزونا حقيقيا من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات . ويتعلق الأمر هنا بالفئة النشيطة ، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه . ويقاس النمو الديمغرافي بمعدله، الذي يتأثر بدوره بالمؤشرات التالية:

معدل الولادات والوفيات، معدل تطور الزواج والطلاق، والهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

4-3-النظام الاقتصادي:

يعرف النظام الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية، ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذه المرحلة قد تتصادم بأزمات اقتصادية تؤدي إلى اختلافات في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية . وبالتالي فانه من الطبيعي أن يعجز الجهاز الاقتصادي على استيعاب كل الأيدي العاملة الحالية والجديدة التي تدخل إلى السوق العمل باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني.[2]

---

[1] عبد الرزاق جباري، **أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال 2001-2010** مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، ص25.

[2] ناصري دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر**، ديون المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، ص: 60.

4-4-النظام الاجتماعي والثقافي:

يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع، من حيث السلوكيات والعادات، والتقاليد السائدة، التأثير على مدة العمل مثل: تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية ، تقليص سن التقاعد....الخ مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى العاملة المتاحة في السوق. أما في حالة وجود بطالة مقنعة فقد تكون مقبولة من الناحية السياسة والاجتماعية مثل : القطاع الزراعي الذي يقبل بها بغرض الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو في القطاعات الحكومية مثل: الخدمات العامة لكسب تأيد الطبقة المتوسطة بالمدن ، والحيلولة دون تذمرها.

4-5-النظام التكنولوجي:

تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف أقل، بشرط أن تتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة، لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة.حيث تحل الآلة محل العامل، مما تؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في السوق، إذ أن تستخدم الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومهارة عالية مثل: المهندسين، التقنيين، الفنيين ، محلى البرامج الإعلامية، عمال الإشراف والرقابة، عمال الصيانة....الخ.

4-6-النظام التربوي والتكويني:

يؤثر النظام التربوي والتكوين على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية ، ويتشكل من مجموعة هيئات ومؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام في شكل: مدارس التعليم، الثانوي، المعاهد، مراكز التكوين والجامعات . ويسمح هذا النظام بتأهيل وتكوين الأفراد في مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبة المؤسسات العارضة لمناصب العمل، والتي تفرض شروطا تتعلق أساسا بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الإنتاج مثل: الخبرة المهنية، وبالتالي تحسين مرد وديتها.[1]

المطلب الثالث: معايير سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة

معايير سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة تصنف اليد العاملة و فق لمعايير سياسة التشغيل إلى ثلاثة معايير و تتمثل في:

[1] مرجع السابق، ص ص: 61-62.

1-معيار العمر: حيث تواجه سياسة التشغيل نمو اليد العاملة الأقل من 18سنة، بإعادتها إلى ميادين التدرب عن طريق إطالة التعليم الإلزامي و استخدام صيغ للتدريب والتكوين على مدى واسع ولمدة قصيرة من أجل تعبئة الأحداث من 14سنة إلى 17سنة.

2- **معيار النشاط الاقتصادي:** تقسم سياسة التشغيل اليد العاملة حسب النشاط الاقتصادي لكل دولة وسمح التصنيف حسب قطاعات الفلاحة و الصناعة والبناء والأشغال العمومية وتجارة وخدمات في الجزائر، وفي ما يخص نسبة التشغيل حسب القطاعات فقد أبرز التحقيق إن قطاع التجارة لاسيما ما يتعلق بالتجارة و الإدارة العمومي وغيرها من الخدمات، يحتل المرتبة الأولى، حيث يشغل أكثر من النصف أي 56.5 من إجمالي السكان النشيطين يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية 19 وقطاع الفلاحة 12 ثم قطاع الصناعة 14.

3-معيار التأهيل: يرتبط هذا العامل سياسة التعليم و التكوين، سياسة التشغيل تراهن في توفير لمناصب الشغل مواجهة نمو اليد العاملة، وترشيد اليد العاملة نفسها و تثبيتها و تحسين إنتاجها.[1]

[1] نور الدين حامد، فلة عاشور، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 13-14 ابريل 2011،ص:233.

خلاصة

كان البترول و مسيرته خلال القرن العشرين بكامله عالم يفيض بالأحداث و يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراعات، البترول هو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسيا و اقتصاديا و ستظل للبترول دائما الكلمة العليا، في صراعات العالم سياسيا و اقتصاديا، و هو مادة أولية عرفها الإنسان منذ ألاف السنين وتطور اكتشاف وجوده عبر الزمن،إذ يستخدم في عدة مجالات و تميزه مجموعة من الخصائص و التي تجعل منه سلعة إستراتيجية و ممول أساسي للاقتصاد النفطي.

يعد مفهوم البطالة من مفاهيم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الواسعة والمعقدة، حيث قدمت لها العديد من التعريف والحلول حسب وجهة نظر وتخصص كل مفكر، ففي حين اعتبارها الكلاسيكي اختيارية، فسرها الكنز يون على أنها إجبارية، باعتبارها مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي، ومن ثم كان على الحكومة الدولة وضع سياسات للتشغيل للحد من هذه الظاهرة، بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من خلال ضبط معايير وبهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل، فان الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفه فرص العمل نوعا، مما يحقق تقليص حجم البطالة والتخفيف من حدة الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة

تمهيد

تعد البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع الجزائر والاقتصاد على حد سواء على الرغم من مداخلها المرتفعة في أسعار النفط وتذبذباتها يؤثر سلبيا على الاقتصاد. وعلى هذا الأساس يقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني:سياسة التشغيل في الجزائر "2000-2016".

المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط بمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة " 2000-2016".

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد النفطي في الجزائر تطور ملحوظا، لأنها تملك ثروة هائلة من النفط هذا ما جعل منها بلدا نفطيا، ويتم تنويع إنتاجها من النفط الخام ومشتقات النفط، ومن خلال ذلك سنتطرق لمكانة النفط في الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

نظرا لحجم الاحتياطات التي تملكها الجزائر وحجم إنتاجها وصادراتها من النفط وهي من الدول التي لها دور فعال في منظمة الدول المصدرة للنفط أو في إطار الأسواق الدولية.

1-الاحتياطات النفطية في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

للجزائر إمكانية نفطية، فهي تحتل مرتبة 15 عالميا و7 عربيا من حيث حجم الاحتياطات المؤكدة التي تملكها لسنة 2016. والجدول الموالي يبين تطور احتياطي للنفط المركز في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الجدول رقم(01): تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

الوحدة:مليون برميل

السنوات	احتياطات النفط
2000	11314
2001	11314
2002	11314
2003	11800
2004	11350
2005	12270
2006	12200
2007	12200
2008	12200
2009	12200

2010	12200
2011	12200
2012	12200
2013	12200
2014	12200
2015	12200
2016	12200

Source: opec annuel statistical bulletin.2000-2016 disponible sur le sit: www.opec.org

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ الشكل الأتي فيما يلي:

الشكل رقم (01): تطور احتياطي النفط خلال الفترة 2000-2016

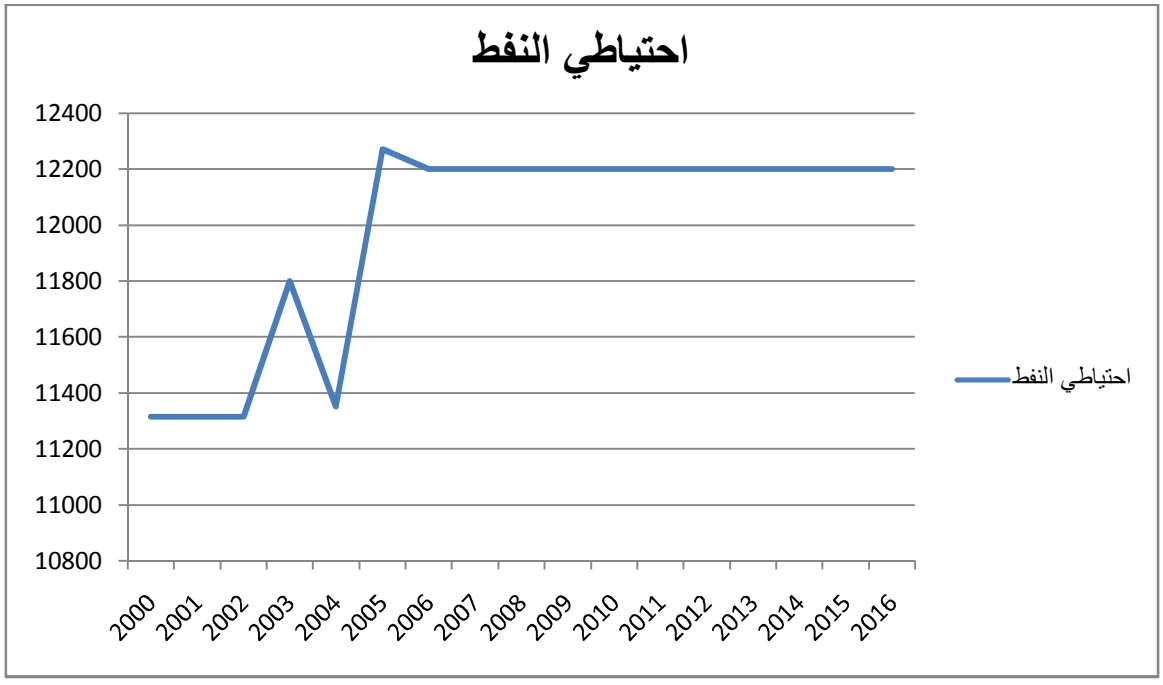

المصدر: من إعداد الطالبتين،

12/05/2018.، - opec annuel statistical bulletin :2000-2016, : www.opec.org

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) حجم الاحتياطات مؤكدة في الجزائر، حيث وصل البترول الخام إلى 11314مليون برميل سنة 2000 و 2002م وسنة 2003 ارتفع إلى11800 مليون برميل، ثم سنة 2004م انخفض إلى 11314 مليون برميل، ثم سنة2005م إلى 2015م ارتفاعه ب12200 مليون برميل، ليبقى في حدود 1220 إلى غاية 2016م.

2-تطور إنتاج النفط في الجزائر:

تعد الجزائر الدولة الخامسة عربيا من حيث حجم إنتاج النفط لسنة 2016، حسب منظمة الأوبك والجدول الموالي يبين تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر من (2000-2016).

الجدول رقم (02): تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة(2000-2016) .

وحدة القياس: ألف لبرميل يوميا.

السنوات	إنتاج النفط
2000	796
2001	796،6
2002	752
2003	942،4
2004	1311
2005	1352
2006	1345
2007	1371،6
2008	1356
2009	1216
2010	1189،8
2011	1164،6
2012	1199،8
2013	1202،6
2014	1192،8
2015	1157،1
2016	1146،3

Source: opec annuel statistical bulletin :2000-2016 ,sur site:http:// www.opec.or

الشكل رقم(02): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

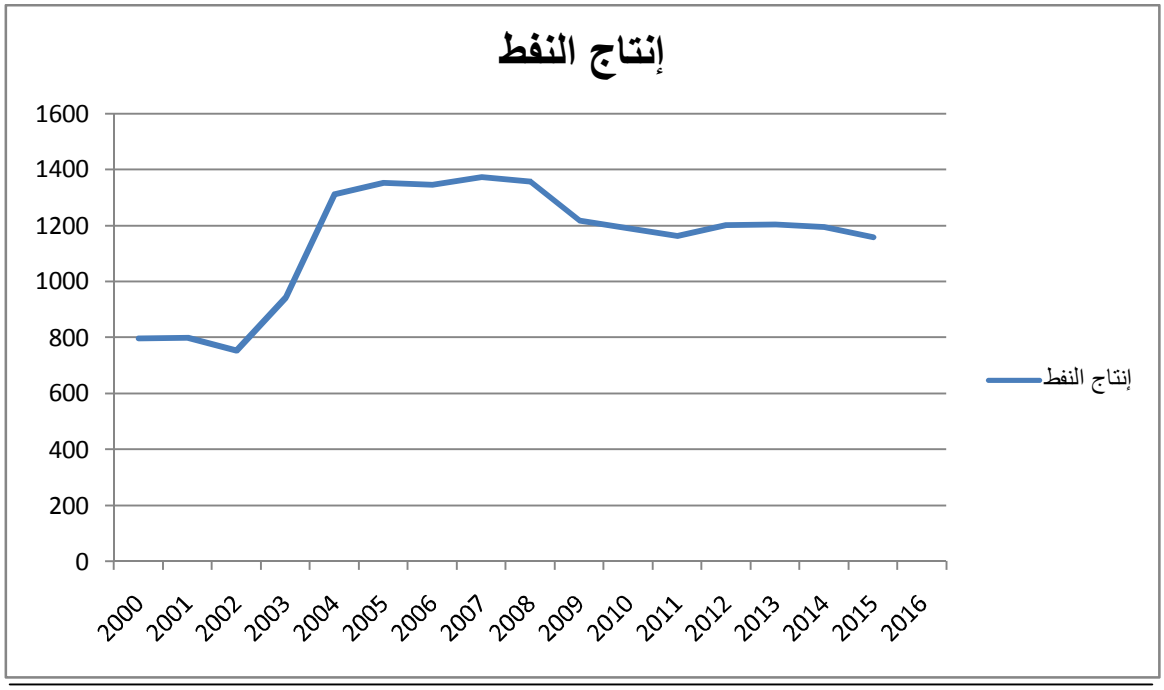

المصدر: من إعداد الطاليتين،

www.opec.org, opec.annuel statistical bulletin :2000-2016-

عند مقارنة حجم الإنتاج بالنسبة للبترول في الجزائر نلاحظ زيادة كبيرة سنة 2014 مقارنة بسنة 2000حيث كان حجم الإنتاج 796 ألف برميل يوميا ليرتفع إلى 1194.8 ألف برميل يوميا كما تبين من خلال المنحى البياني وجود اتحاد عام نحو الزيادة في حجم الإنتاج حيث توجد زيادة من سنة 2000إلى سنة2005 ثم بعض التذبذبات إلى غاية سنة 2013 بعد ذلك تنخفض سنة 2014 ليصل إلى 1193.8 ألف برميل يوميا.

فالصناعة البترولية تتطلب مهارات تكنولوجية عالية، أما منظمة الأوبك ارتفاع الإنتاج الجزائري من 796 ألف برميل يوميا سنة 2009 ثم سنة 2001 ارتفع ب 0.06 ألف برميل يوميا، وانخفضت سنة 2002 ب 752 ألف برميل يوميا، وارتفعت سنة 2003 ب 942.4 ليبقى في حدود1356 ألف برميل يوميا حتى سنة 2008

3- الصادرات النفطية

بعد استرجاع الجزائر سيادتها على ثروتها الطبيعية تتبع سياسة التصدير المكثف تم من ورائها ارتفاع العائدات النفطية ،من اجل تمويل مشاريع التنمية أما حجم الصادرات يتقارب مع حجم الإنتاج ،و حجم الإنتاج الأكبر نسبة نحو الأسواق الأجنبية.

الجدول رقم(3): تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

السنوات	النفط الخام	مشتقات النفط
2000	461.1	544.3
2001	441.5	555.8
2002	566.2	527.2
2003	741	528.3
2004	893.2	446
2005	970.3	452
2006	947.2	435.1
2007	1253	456.7
2008	840.9	456.7
2009	747.4	232
2010	709	314
2011	698	492
2012	809	351
2013	744	453
2014	505	541
2015	642.6	/
2016	3.663	/

Source: opec annuel statistical bulletin :2000-2016 ,sur site: http:// www.opec.org

الشكل(03): تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

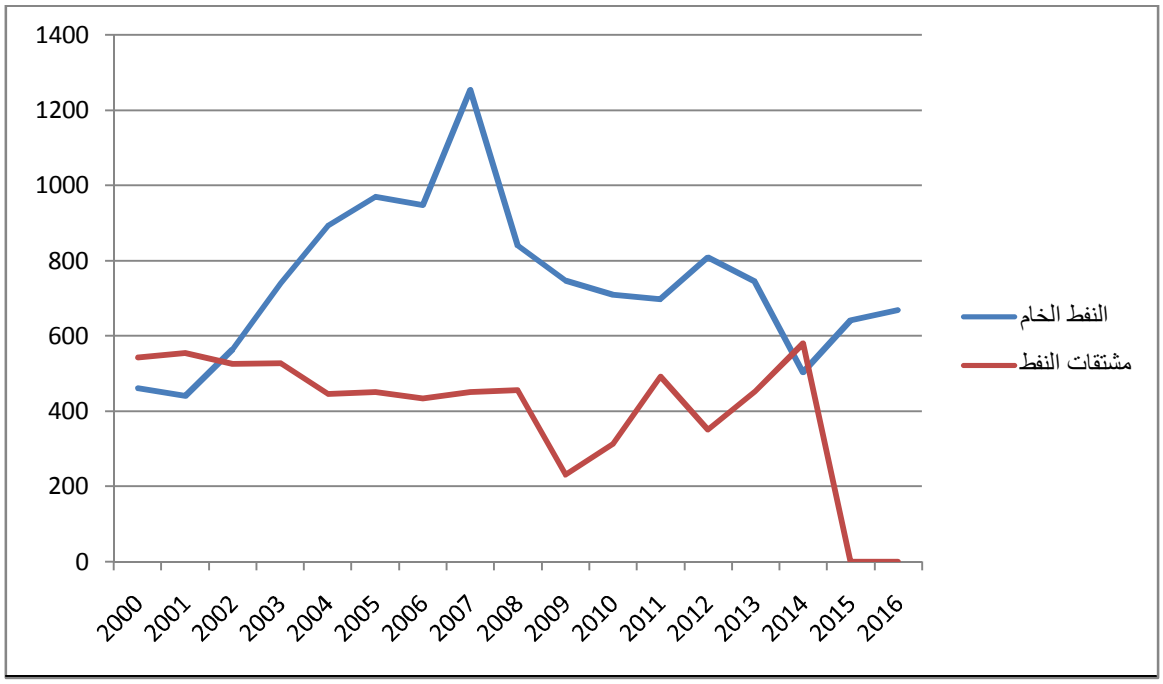

من إعداد الطالبتين،

Source: opec annuel statistical bulletin :2000-2016 ,sur site:

http:// www.opec.org

من خلال الجدول أعلاه تبين أن الصادرات الجزائرية ترتكز على صادرات المحروقات والتي عرفت أن النفط الخام في عام 2002م ارتفع حيث يمثل نسبة هيكل الصادرات إلى غاية 2007م تزايد مستمرا في قيمتها، مترافقة مع الزيادة المستمرة في أسعار النفط، حيث انتقلت قيمة الصادرات من 446،1 مليار دولار سنة 2000إلى 1253 مليار دولار سنة 2007 هذا التطور مرتبط بالزيادة المستمرة لأسعار المحروقات كما شهدت الفترة 2008-2016 تذبذبا في إجمالي الصادرات فقد انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية إلى 840،9 مليار دولار سنة 2008 و 642،6 سنة 2015 و668،3 سنة 2016، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثاني: الأزمات النفطية في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بأثر تقلبات أسعار النفط من بداية 2000الى غاية2016م، وتتمثل أهم المحطات النفطية فيما يلي:

1-أزمة النفطية عام2000م:

شهد سوق النفط أزمات وتقلبات في أسعار البترول ومن بين هذه أزمات، أزمة 2000 التي عرضت سوق النفط إلى مشكل كبير من بينها لاختلال في العرض والطلب على البترول.

2-أزمة النفطية عام 2004م:

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة "أوبك" إلى 36،05 دولار للبرميل"وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في 1987م"[1]، وقد عرف هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

3- أزمة النفطية عام 2008م:

سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 94،45 دولار للبرميل عام 2008م، كان له أثر واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61،06 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجدد ليصل إلى 77،45 دولار للبرميل سنة 2010م مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

4-أزمة النفطية عام 2014م:

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في نصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى ارتفاع المعروضة العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط و ظهور منتجين جدد، إلى توازنات إقليمية و جيو سياسية.

[1] مريم شطيبي محمود، **مداخلة انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015/05/14، ص: 4.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول، شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.[1]

4-أزمة النفطية عام 2016م:

شهدت في هذه المرحلة سياسة التقشف مست عدة قطاعات لها علاقة مباشرة بالمواطن مثل استيراد بعض السلع الغذائية وتقليص مناصب الشغل وإيقاف منح التكوين والبحث في الخارج لأساتذة الجامعات.

بينما فرضت الرسوم الضريبية على عامة الموطنين واعتمدت على نظرة ريع البترول والغاز وأصبحت تتجدد إلى محاولة الاعتماد على الفلاحة والسياحة والصناعة.

المطلب الثالث: الجباية البترولية في الجزائر

تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة في إيرادات الدولة، حيث قطاع المحروقات من أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري.

1- الجباية البترولية:

تقوم الجزائر بتصنيع هذا الموارد الهام الذي تمتلكه بكميات كبيرة، وتقوم بتصديره على شكل خام إلى الخارج. حيث تفرض على هذه الصادرات ضرائب متنوعة بنسب مختلفة حسب كل نوع، فتكون بذلك إيراد من إيرادات الدولة توجه للميزانية العامة له، يطلق عليها اسم الجباية البترولية، والتي بالرغم من له، يطلق عليها اسم الجباية البترولية، والتي بالرغم من المشاكل الكثيرة والمتعددة في الأسعار.

أي أسعار البترول من فترة إلى أخرى، بالإضافة إلى تحديد الكميات المنتجة، وذلك من طرف الأسواق الخارجية. إلا أننا عند ملاحظاتنا لإيرادات الدولة من خلال ميزانيتاها العمومية لمختلف السنوات، فإنها تشكل نسبة لأبأس بالأنواع الأخرى من الإيرادات. هذا طبعا في الجزائر التي أولت لهذا النوع من الجباية إستراتيجية تنموية، إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك للدولة.

ولقد تميز الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر بالفترة أساسي:

-الجباية البترولية من خلال القانون رقم 86/14 و القانون المعدل له 91/21.

[1] نفس مرجع، ص:5.

لقد عرفت هذه المرحلة قانونين أساسيين وهما 86/14 والمتعلق بأنشطة الاستكشاف والبحث والاستغلال، والنقل عن طريق القنوات للمحروقات، والذي قامت مع الأزمة الاقتصادية انهيار أسعار البترول سنة 1986 وعجز الدولة على مواجهة الاستثمارات الضخمة اللازمة لعملية تنمية البحث عن المحروقات في الجزائر القانون رقم 91/21 المعدل لقانون رقم 86/14 فيما يخص الجباية البترولية، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة الفراع بين طرفين لأجنبي والجزائري....الخ,

-الجباية البترولية من خلال القانون المحروقات رقم 05/07.

يهدف هذا القانون إلى إعطاء نظرة عامة للإطار التشريعي والقانوني لأنشطة البحث والاستغلال، والنقل بالأنابيب....الخ. والمنشآت التي تضمن هذه الأنشطة، إضافة إلى توضيح حقوق وواجبات الأشخاص التي تنشط في إحدى الأنشطة السالفة الذكر، ومن خلال هذا القانون تسليط الضوء على الجديد فيما يخص الجانب الجبائي.

فنص المادة رقم (83) من هذا القانون أن النظام الجبائي الطبق على نشاطات البحث و استغلال المحروقات يتكون من رسم مساحي غير قابل للحسم، يدفع سنويا للخزينة العامة، إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات(النفط)، رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية، ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا للخزينة العمومية: ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى. ماعدا أملاك الاستغلال. كما هو محدد في التشريع والتنظيم الخاصين بالجباية العامة المعمول بهما.[1]

2-تطور الجباية النفطية في الجزائر

حيث ارتباط حجم الإيرادات العامة بحجم الجباية النفطية التي ترتبط بأثر تقلبات أسعار البترول، إما الجباية البترولية تتم بعدم الاستقرار الذي أدى إلى انخفاض الكبير لحصيلة الجباية النفطية المقدرة بحوالي 54% إلى انخفاض الإيرادات العامة نسبة 15% وهذا ما أدى تميز بعدم الاستقرار خلال الفترة (2000-2016).

[1] http://www.academia.edu،18:30 ،2018/05/11 ،

الجدول رقم(04): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	الجباية النفطية	الإيرادات النفطية	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة	أسعار النفط(دولار للبرميل)
2000	720000	1578161	45،62	27،60
2001	8416400	1505526	55،90	23،12
2002	916400	1603188	57،16	24،36
2003	1350000	1974400	68،37	28،10
2004	862200	2229700	38،66	36،05
2005	899000	3082600	29،16	50،64
2006	916000	3639800	25،16	61،08
2007	973000	3687800	26،38	69،08
2008	1715400	5190500	33،04	94،45
2009	1927000	3676000	52،42	61،08
2010	1501700	4379600	34،28	77،45
2011	173274	5454300	31،76	107،46
2012	1931690	5666600	34،08	109،45
2013	1101605	5873600	18،75	105،87
2014	2088300	4862900	69،67	96،29
2015	2005800	4680400	68،49	49،49
2016	1،1781	50042،2	28،09	40،76

Source : office National Des statistiques :http:// www.ons.dz

Opec annuel statistical Bulletin: http:// www.opec.org

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن الجباية النفطية سنة 2000 بلغت 72000 مليار دج ثم ارتفعت سنة 2001 لتصل إلى 8416400 مليار دج بمعدل سعر النفط ب 23،12%، وسنة 2002 بلغت 916400 كما عرفت الجباية النفطية تحسن سنة 2003 بنسبة 1350000 مليار دج بمعدل 28،10%، ثم انخفضت الجباية النفطية من سنة 2004 حتى 2007 وارتفاع معدل أسعار النفط من 36،05% إلى 69،08%، ومن ثم ارتفعت الجباية النفطية سنة 2008 بلغت 1715400مليار دج وهو ما يعبر عن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 94،45% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية. ومن ثم ارتفاع الإيرادات الجبائية النفطية من ب 5666600مليار دج سنة 2012م، وانخفاض أسعار النفط سنة 2013 إلى 2016م بمعدل 105،87% إلى 40،76%.

المبحث الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تعد سياسة التشغيل في الجزائر إطار هاما في تقليص حجم البطالة تم إنشاء آليات وأجهزة تدعم عرض العمل على غرار برامج تشغيل، وكذا مخططات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: واقع وأسباب البطالة في الجزائر

تتركز الجزائر على قطاع المحروقات، واعتماده كوسيلة أولية لتمويل إيرادات الدولة، ويتراوح معدل البطالة في البلاد العربية حوالي 15% بينما ترتفع نسبة البطالة في الجزائر إلى حوالي 10 % وذلك عام 2010، كما تتعدد أسباب ظهور البطالة في الجزائر وتتفاوت من مجتمع لأخر، وتعود مشكلة البطالة فيها إلى العوامل الآتية:

***عوامل خارجية:**

هي مجموعة العوامل التي لأدخل للدولة بها ومنها:

-قلة الوظائف وفرص العمل، بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان مقارنة بالوظائف التي توفرها الدولة.[1]

-الركود والانكماش الاقتصادي، والتعرض إلى أزمات مالية في حال انخفاض أسعار النفط والمحروقات، وذلك بسبب تركز اقتصادها على قطاع النفط، وجعله الطريقة الوحيدة كمصدر ريع للدولة.

-قلة تمويل المشاريع الاقتصادية لزيادة إنتاجيتها، وتراجع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.

-تأثر إيرادات خزينة الدولة بتغير أسعار النفط، وهذا أدى إلى تعرض الدولة لازمات مالية متعددة، وبالتالي عدم قدرة الدولة على الاستمرار في التمويل المؤسسات التي كانت قائمة عليها.

***عوامل داخلية:**

هي مجموعة العوامل التي تؤثر على الإنتاج، وتؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومنها:

-التباين في التوزيع السكان، حيث تتفاوت بعض المناطق في توزيع السكان، كما تتزايد نسبة البطالة في المناطق التي تحتوي على التجمعات سكانية،

-قلة التنسيق بين سوق العمل ومخرجات التكوين سواء الجامعي أو المهني والتعليم، بالإضافة إلى احتياجات العمل، حيث أن هناك تراجع في عائد التعليم بسبب عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف، وذلك

[1] www.mawdoo3.com،18:44 ،2018/05/02 ،

نتيجة تولي مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية التي تتبع في الغالب نفس طريقة نمط التعليم دون أن تطوره، مما يؤدي إلى زيادة عدد الخريجين عن سوق العمل، ووجود فائض في عدد الخريجين في تخصصات دون الأخرى،

– صعوبة وجود كفاءات معينة ذات خبرات ومهارات مطلوبة من الأيدي العاملة للحرف والصناعات الموجودة،

– طريقة التفكير نتيجة لعوامل اجتماعية وثقافية، والتي تنشأ عن تفضيل العمل المأجور على غيره، مما يؤدي إلى عدم توفرها بشكل دائم. [1]

–اعتمدت الجزائر على ضوء واقع سياسة التشغيل مساهمات في تقليص نسبة البطالة بتطرق إلى وصول الآليات والبرامج، ons والنسب المسجلة على مستوى الديوان الوطني للإحصاء التي وضعتها الدول في مجال التشغيل كثيرة ومتنوعة، لكن يبقى نجاحها مرتبط بدرجة كبيرة بمر فاعلية دور التوجيه والإعلام. وتقريب كل بطال بجهاز التشغيل الذي بلائمه.

المطلب الثاني: الإحصائيات سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2000–2016)

تم مرور إحصائيات التشغيل في الجزائر بعدة مراحل نتيجة الأزمات المختلفة والتي عانت منها البلد، وكذا التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الوطني، لها الأثر المباشر على مستوى التشغيل

1–وضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)

لمواجهة تدهور سوق الشغل ، أنشأت السلطات العمومية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا و أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية . وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ 1987 ، خصصت للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 30 سنة. قد سمح انطلاق عملها مع بداية سنة 1988 لأول مرة بإدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للسلطات العمومية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات معدلات مرتفعة .إن أجهزة التشغيل متعددة، وسوف نحاول التطرق إلى مختلف هذه الأجهزة والذي يمكننا من معرفة مدى فعاليتها في مجال التشغيل.

[1] www.mawdoo3.com .10:11 ،2018/04/03 ،

-أثر سياسة التشغيل في الجزائر:

لقد كان لارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية الثالثة بالغ الأثر في تحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا . بالإضافة إلى زيادة وتيرة الاستثمارات بفضل تحسن الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي، و النتيجة زيادة فرص التشغيل والذي يؤكد ذلك تراجع معدلات البطالة حيث وصلت إلى % 17.7 عام 2004 بعد ما كانت تقارب% 30 عام 2000 ويعود هذا إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل و التي ركزت أساسا على الاهتمام و إعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين و تنظيم سوق العمل و امتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية السابقة .بالإضافة إلى تطبيق مختلف البرامج الاقتصادية كمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي شرع فيه عام 2001 والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية التي شرع فيه سنة 2000 وركزت سياسة أجهزة الشغل على النقاط آلاتية:

-محاولة التعرف على سوق العمل و التحكم فيها بالاعتماد على آليات كخلق مرصد وطني للتشغيل و البطالة[1].

-دعم الوكالة الوطنية للتشغيل و ذلك من أجل ضبط سوق العمل و إحداث مناصب شغل.

-الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة ومحاولة إدماج العاطلين عن العمل وذلك من خلال دعم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

-تشغيل الشباب و إعانتهم على إنشاء نشاطات مختلفة و ذلك بواسطة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2-معوقات سياسة التشغيل:

تواجه الجزائر مشاكل من معوقات وهي ظاهرة البطالة، وتمثل أهم المشكلات الأساسية التي على الرغم من اختلاف مستويات تقديمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية حيث تتطلب مواجهتها إجراء مناقشات واسعة لسياسة المطلوبة ، حيث أصبحت تمثل أحد التحديات الأساسية لنظام الجزائري الجديد في ظل العولمة. وتتمثل في ما يلي:

يعد حجم تحديات ومعوقات التي تواجهها سياسات الشباب أكثر من ثلثي المجتمع وتتم التحديات التالية في ما يلي:

-عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب،

[1] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة ماجيستير**، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص: 87-88

-عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل،

-وجودا تعرقل بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل،

-عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل،

-انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائق أمام الاستثمار،

-ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية،

-ترجيح النشاط التجاري على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل،

-ضعف روح المبادرة المقاولاتية ، لاسيما عند الشباب وضعف العاملات الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفصيل العمل المأجور.

-عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيما سوق العمل.[1]

المطلب الثالث: الآليات المعتمدة لسياسة التشغيل في الجزائر

تعتمد سياسة الجديدة لترقية تشغيل على دعم تنمية المبادرات المقاولاتية ودعم ترقية الشغل المأجور.

1- دعم تنمية المبادرات المقاولاتية:

تتم في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أجهزة عملية لخلق نشاطات وتتمثل في ما يلي:

1-1-الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب ANSEJ:

فهي موجهة للشباب البطال ذوي المشاريع والبالغين مابين 19و 35 سنة والذي يسقف استثماره ب 10،000،000دج. ويتبع المراحل التالية في توسيع مشروعة:

*مساعد مجانية "استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين"

*امتيازات جباية "الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال"

*الإعانات المالية" قرض بدون فائدة- تخفيض نسب الفوائد البنكية".

*يجب أن يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة .[2]

أما تتم عملية تمويل المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشاب والممول من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسيره،لتتم تركيب ثلاث أشكال تتمثل فيما يلي:

---

[1] سرير عبد الله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، ملتقى، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم 14 ابريل 2011، ص: 13.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 العدد التاريخ 27 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ب:11سبتمبر 1996،ص: 77.

1-1-1- التمويل الذاتي:

يتم صياغة شكل الاستثمار كله من حالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء امتيازات استثنائية من الإعفاءات الجباية وشبه الجباية.

1-1-2-التمويل الثنائي:

تمنح الوكالة مبادرة الشخصية فرصا بدون فوائد ويكون الاستثمار والإنشاء بتمويل ثنائي كما يلي:

الجدول رقم(05): هيكل التمويل الثنائي

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فوائد
المستوى الأول	أقل أو يساوي 5000000دج	%71	%29
المستوى الثاني	يفوق 5000000دج وأقل 10000000دج	%72	%28

المصدر:مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة، التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2009 ، ص:289.

1-1-3-التمويل الثلاثي:

يتدخل في التمويل الثلاثي البنك كطرف الثالث في تمويل هذه المشاريع المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة للإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبة المالية للاستثمار الثلاثي ويكون حسب قيمة الاستثمار في جدول التالي:

جدول رقم(06): هيكل التمويل الثلاثي

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول	أقل أو يساوي 5000000دج	%01	%29	%70
المستوى الثاني	يفوق 5000000دج وأقل 10000000دج	%02	%28	%70

المصدر: مدني بن شهرة، نفس مرجع، ص: 290.

1-2-الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :

تتميز الوكالة الوطنية للتشغيل في تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي.

1-2-1- تعريف الوكالة الوطنية للتشغيل

كانت تسمى بالديوان الوطني لليد العاملة ONAMO، كانت مهمتها الأساسية تنصيب العمل خارج الوطن وأصبحت تسمى ANEM الوكالة الوطنية للتشغيل، مؤسسة التنفيذي رقم 66-77 المؤرخ في 19 محرم 1427 الموافق 18 فيفري 2006، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

-تعتبر من أقدم لهيأت العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا رئيسيا في التقريب بين:

*طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات،

*أرباب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعيين العموميين والخاص.[1]

1-2-2-مهام الوكالة الوطنية للتشغيل

من بين مهامها نجد ما يلي:

*تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل،

*القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة،

*تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقسيمها،[2]

*وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنظمة وحقيقة أعلى تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.

- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في العلاقة فيما بينها،وتكاليف هذه الصفة بما يلي:

*ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنيبهم.

*القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها .

*تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على مستوى الوطني والجهوي والمحلي.

*تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

1-2-3-الأجهزة العمومية لترقية التشغيل:

-جهاز المساعدة على الإدماج المهني:

يهدف هذا الجهاز، بتنسيق مع المديريات الولاية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني إلى:

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل في الجزائر، www.elmouwatin.dz>spip، 2018/04/30، 12:45.

[2] نفس المرجع

*تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين.

*تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير إلزامية إلى ترقية الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين –تشغيل وتوظيف.[1]

يوجه إلى ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين:

الجدول رقم(08): تطوير فئات العمل

الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة
الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيات السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.	الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنية.	الشباب بدون تكوين ولاتأهيل

مصدر: من إعداد الطالبتين، www.elmouwatin.dz>spip،2018/05/01، 13:45.

- **الشروط التأهيل لطالبي العمل:**

*أن يكون طالب شغل مبتدئ،

*أن يكون ذوي جنسية جزائرية،

*أن يتراوح نسبة بين 18و35 سنة،

*أن يكون جائزا على الشهادات ومثبت لمستواه التعليمي ولتأهيلي ومؤهلاته المهنية.

*يمكن استثناء الشباب الذين يتراوح سهم 16 سنة، شريطة أن يوافقوا على متابعة تكوين في الفروع التي تعرف عجزا في سوق التشغيل،

*أن يكون مسجلا كطالب عمل مبتدئ لدى الوكالة الوطنية للتشغيل الموجودة في مكان إقامته.

1-3-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: CNAC

يعد جهاز إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين من 30الى50 سنة المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وتتم المبادرة بها من طرف السلطات العمومية والمكرسة لمحاربة البطالة، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تسير جهاز دعم إحداث النشاطات يتم مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة.

[1] نفس الموقع، ص:16.

1-3-1- شروط الالتحاق:

يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يستوفي الشروط التالية:

*أن يبلغ من العمر مابين 30 إلى 50سنة،

*أن يكون جنسية جزائرية

*أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة،

*تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعة،

*أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

1-3-2-كيفية تمويل المشروع

***بالنسبة للمشروع:**

*لا تمول سوى نشاطات إنتاج السلع والخدمات،

*يحصل بصفة أكثر عند اقتناء التجهيزات،

*يرتكز اختيار النشاط على تثمين خبرة صاحب أو أصحاب المشاريع وكذا فرص الاستثمار المتوفرة في السوق المحلي[1].

- **صيغة التمويل المفتوحة:**

*التمويل الثلاثي الاستثنائي:

يتميز التمويل إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين من 30الى50 سنة المسير من طرف الصندوق للتأمين عن البطالة.

- **المستوى الأول**

الجدول رقم (09): كلفة الاستثمار تقل أو تساوي خمسة(5) ملايين دينار

قرض بنكي	القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق الوطني التأمين عن البطالة	المساهمة الشخصية
%70	%29	%1

[11] المرسوم التنفيذي رقم 11-104- المتعلق بشروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المؤرخ 6مارس 2011م، المادة 06.

- **المستوى الثاني**

الجدول رقم (10)): الاستثمار يتجاوز خمسة (5) ملايين دينار وتقل أو تساوي عشرة (10) ملايين دينار.

قرض بنكي	القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق الوطني التأمين عن البطالة	المساهمة الشخصية
%70	%28	%2

-هناك أنواع أخرى من القروض غير مكافئة تسمى بالإضافية يمكن أيضا منحها للشباب المقاول عند"التمويل الثلاثي"

1-3-3- الإعانات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تشمل نوعين من الإعانات:

-الإعانات المالية:

تمثل قروض بدون فوائد وهي قروض طويلة المدى يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهو معنى من دفع الفائدة.[1]

- تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية وفق ما يلي:

جدول رقم(11): تطور نسب الفوائد على القروض البنكية

الاستثمار الموجود في المناطق الصحراوية	الاستثمار في المناطق الهضاب العليا	الاستثمار المنجزة" قطاعات ري، الصيد البحري، الفلاحة...الخ"
%80	%95	%80

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، المادة06.

***الإعانات الجبائية والشبه الجبائية:**

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،

-تخفيض معدل الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة والتي تدخل الاستثمار إلى 5 %،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-104- المتعلق بشروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المؤرخ 6مارس 2011م، المادة 06.

-الإعفاء من رسوم نقل الملكية ب 8% على الاكتتابات العقارية،

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بدية النشاط بالنسبة للاستثمارات المقامة في المناطق الخاصة.

1-3-4- موارد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تتكون في ما يلي:

أ-تخفيض أولي من أموال خاصة وتتكون من:

-مساهمة الصندوق برأس المال،

-مساهمة المؤسسات المالية والبنوك المنخرطة.

ب- الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:

-الشباب ذوي المشاريع،

-مؤسسات القرض المنخرطة.[1]

-تهدف إلى توضيح أهم الآليات المعتمدة من طرف الدولة لتمويل وتفعيل سياسة التشغيل، راجع إلى الأهمية التي تولها السلطات الجزائرية إلى هذا النوع من المؤسسات، بسبب أن أحد أهم الطرق لإيجاد فرص عمل وتفعيل سياسة التشغيل.

-ومن أجل تحسين أداء هذه المؤسسات وتنميتها وتطويرها لضمان استمراريتا، لجأت الحكومة إلى إنشاء آليات لدعم ومساندة هذه المؤسسات وذلك مثل الوكالة الوطنية للتشغيل الشباب والوكالة لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة...الخ.

المبحث الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016

في هذا المبحث نحاول دراسة تحليلية واقع أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الاقتصاد الجزائري، وذلك بدراسة أهم النقاط الضرورية بدءا بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومدى تأثيرها على مستوى أسعار النفط ومعدلات البطالة مع عرض مختلف آليات مكافحتها التي اعتمدتها الجزائر ومدى فعاليتها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296، **المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة**، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، المادة06.

المطلب الأول: تحليل معدل أسعار النفط

تعتبر دراسة أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016، عملية تتم من خلالها تحليل البيانات معدل أسعار النفط.

الجدول رقم (12): تطور معدل أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

وحدة القياس: دولار للبرميل

السنوات	اسعار النفط
2000	27.60
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.10
2004	36.05
2005	50.64
2006	61.08
2007	69.08
2008	94.45
2009	61.06
2010	77.45
2011	107.46
2012	109.45
2013	105.87
2014	96.29
2015	49.49
2016	40.76

Source : office National Des statistiques :http:// www.ons.dz

ومن خلال الجدول التالي يلاحظ الشكل الآتي:

الشكل رقم(04): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

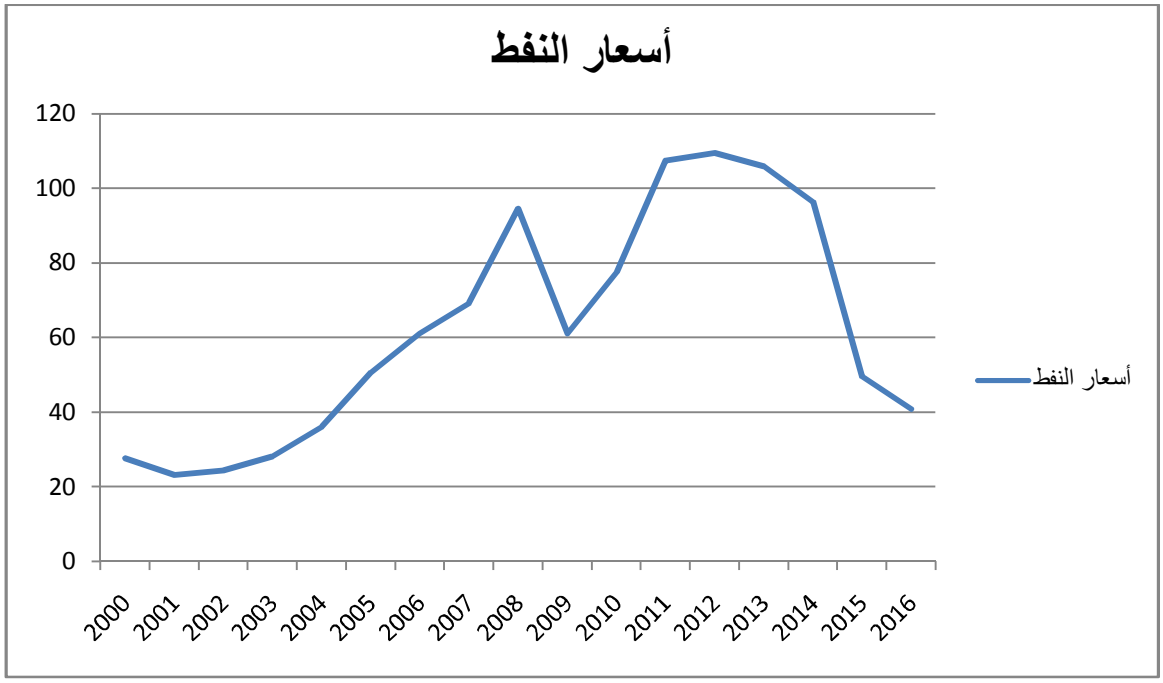

المصدر: من إعداد الطالبتين، www.ons.dz ://:http، 2018/05/10، 08:30.

من خلال الشكل يلاحظ أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كامل على المنتجات النفطية لتلبية احتياجات من الطاقة، لذلك فهي تضاعف أو تحاول مضاعفة إنتاجها منه حيث بلغ معدل سعر النفط سنة 2000 ما يقابل 27،60% دولار برميل، ونلاحظ تطور إنتاجها في مجال النفط في السنوات الموالية من سنة 2001 حتى 2008، إن انتقل من 23،12% دولار برميل إلى 94،45%دولار برميل، وتراجع مرة أخرى سنة 2009 بما يقابل 61،08% دولار برميل، يعود في لارتفاع من جديد خلال السنوات من 2010 إلى 2013 من 77،45% دولار برميل إلى 105،87% دولار برميل، ثم تعود للتراجع في السنوات الأخيرة وذلك لاعتماد الجزائر على الغاز الطبيعي والتقليل من اعتمادها على النفط من سنة 2014 إلى 2016 من 96،29% إلى 40،76% دولار برميل.

المطلب الثاني: دراسة معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

من الأهداف الأساسية لهذه الفترة هو تحقيق التشغيل الكامل بانتهاج سياسة المخططات التنموية والاعتماد على إستراتيجية التنمية المخططة التي شرع في تطبيقها ابتداء خلال فترة 2000 م، حيث ركزت على سياسة التصنيع على أساس الاستثمار المكثف. هذا لغرض توفير فرص عمل متزايدة . الجدول الموالي يوضح تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم(13): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

السنوات	معدلات البطالة
2000	29.6
2001	27.3
2002	25.6
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.30
2006	12.3
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.83
2014	10.60
2015	11.58
2016	10.50

. **Source :** https://bu.univ-ouargla.dz>master.01/05/2018; 12 :30

.18:00 ،2018/05/10 ،www.radioalgerie.dz

-ومن خلال الجدول رقم (06) نلاحظ الشكل الأتي:

الشكل (05): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

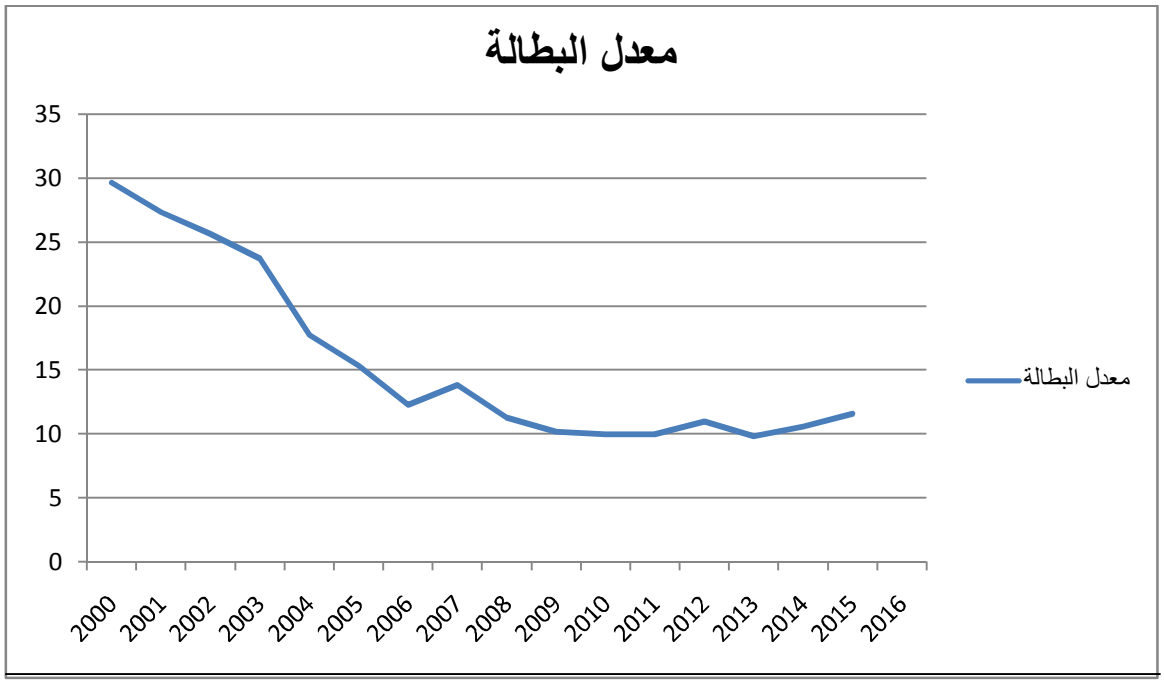

المصدر: من إعداد الطالبيتين، www.radioalgerie.dz، 2018/05/10،

من خلال تفحصنا لهذه الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن معدلات التشغيل في الجزائر قد مرت بثلاثة مراحل بارزة:

-**الفترة 2000 :** التي تميزت بميل معدلات التشغيل نحو الانخفاض.

-**الفترة ما بين 2000 و 2004 :**

والتي عرفت تحسن معدلات التشغيل نحو الارتفاع. على هذا الأساس سنحاول التعرف على أهم التطورات التي عرفها التشغيل و الإجراءات التي وضعتها الدولة لتحسين وضعية التشغيل .

تميزت بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق، و قد عرفت وضعية الشغل تفاقم مشاكل كثيرة حيث انخفضت معدلات التشغيل عام 2000 بعدما كانت29،5% إلى مرحلة 2004 بمعدل 17،7% فأكدت ترسيخ انكماش اقتصادي من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة ، واتساع رقعة البطالة.

-**الفترة ما بين 2005-2011:**

شهدت في هذه المرحلة انخفاض في معدل البطالة من الفترة 2005م بمعدل 15،30%، إلى سنة 2011م بمعدل 10% انخفضا تدريجيا.

-**الفترة ما بين 2012 و 2016:** كانت نسبة 11% سنة 2012 انخفضت بنسبة 9،83% سنة 2013، و ارتفعت بنسبة 10،60% سنة 2014م، لتصل إلى 11،58%سنة 2015 هو مؤشر

إيجابي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية. كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، خلال الفترة 2000-2014(فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي). كما ارتفع حجم معدل خلال الفترة 2005-2010 " فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي".

المطلب الثالث: علاقة أسعار النفط بمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

تم التطرق في هذا المطلب ألى علاقة أسعار النفط بمعدل البطالة بدراسة تحليل واقع ظاهرة الجزائر.

الشكل رقم(06): تطور علاقة أسعار النفط بمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

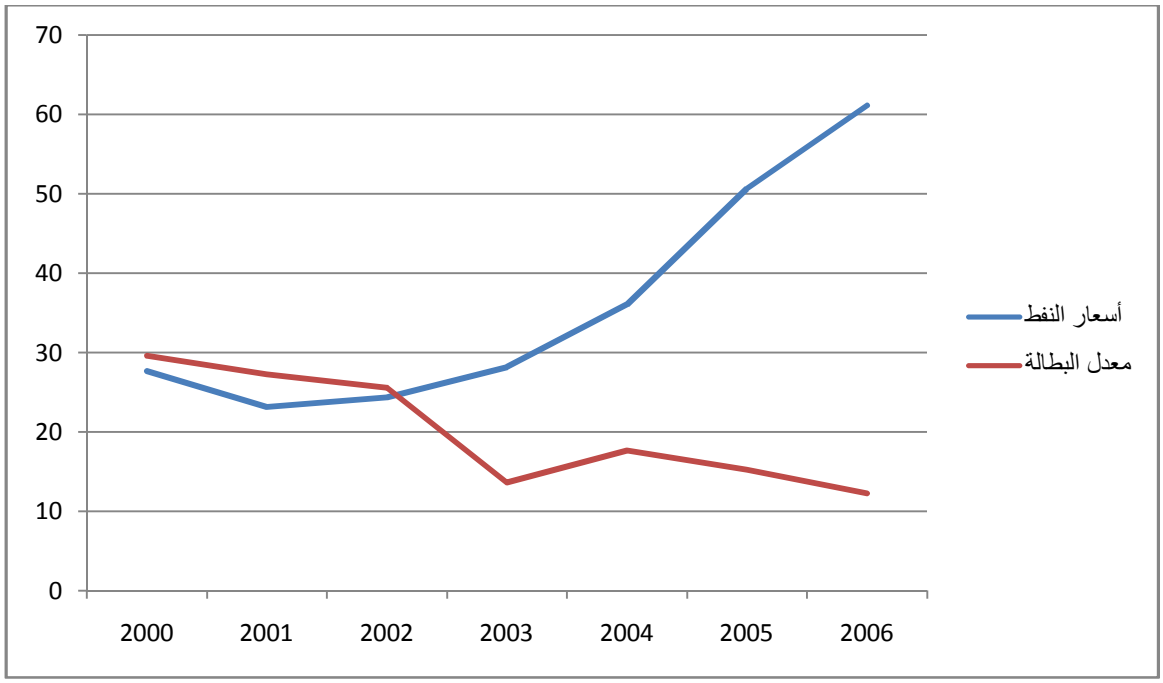

المصدر: من إعداد الطالبتين، www.radioalgerie.dz، 2018/05/10، 18:00.

من خلال الشكل يلاحظ أن معدلات البطالة كانت مرتفعة سنة2000 وهذا راجع لما شهدته هذه الفترة من أزمات اختلال في العرض والطلب على النفط ليصل فيها سعر النفط ألى 27.6 دولار للبرميل وأما بالنسبة لسنة 2004 انخفض معدل البطالة بنسبة17.7 لان هذه الفترة عرفت ارتفاع في سعر النفط لتصل سلعة سلة الأوبك إلى 36.05 دولار للبرميل، ومن سنة 2004حتى سنة 2008 بدأ سعر النفط بالارتفاع تدريجيا ليصل إلى 94.45 دولار للبرميل، فقامت الجزائر بتنشيط اقتصادها من خلال الاعتماد على زيادة العوائد النفطية ليصل معدل البطالة إلى 11.10 سنة 2008، أما بالنسبة لسنة 2012 ارتفع سعر النفط ليصل إلى 109.45 دولار للبرميل مما سبب في انخفاض معدل البطالة

ليصل إلى 11%، ومن سنة 2014 حتى سنة 2016 تراجع سعر النفط من 96.29 إلى 40.76 مما أدى إلى أزمة ارتفاع معدلات البطالة.

ومن هنا يستنتج أن علاقة أسعار النفط بمعدل البطالة علاقة عكسية فكلما ارتفعت اسعار النفط ترتفع إيرادات الجباية البترولية وبالتالي ترتفع الإيرادات العامة مما يؤدي إلى فائض في الميزانية العامة وهذا الفائض يتم استغلاله في الإنفاق على البرامج التنموية التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد الجزائري والقضاء على البطالة بخلق مناصب شغل.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل و الذي يعتبر كخلاصة إسقاط لجوانب النظرية لأثر تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر، تم التطرق إلى هذا التأثير وفق الزاوية التحليلية لأسعار النفط ومعدلات البطالة والعلاقة بينهما.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وهذا راجع إلى ضعف القطاعات الأخرى مما أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة، وهي أخطر مشكلة تواجهها الحكومة الجزائرية حيث يعتبر التشغيل من بين أهم المواضيع التي اهتمت بها الجزائر وذلك من أجل التخفيف من مشكلة البطالة وارتبطت هذه الدراسة في الإجابة على الإشكالية التي تدور على تأثير تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر للفترة الممتدة من 2000-2016.

أولا-اختبار الفرضيات

لقد تم وضع فرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة، وبعد اختبارها تم التوصل إلى ما يلي:

-**بالنسبة الفرضية الأولى:** تم إثبات الفرضية التي تشير إلى ان الهدف الأساسي في سياسات التشغيل هو تقليص معدلات البطالة، وذلك بخلق مناصب شغل جديدة.

-**بالنسبة الفرضية الثانية:** تم إثبات الفرضية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وسياسة التشغيل وذلك لأن كلما ارتفعا النفط أسعار النفط انخفاض نسبة التشغيل، وكلما انخفضا التشغيل قلت مناصب التشغيل.

-**بالنسبة الفرضية الثالثة:** لقد تم في هذه الفرضية الثالثة حيث كانت تقول أن أزمة البطالة مع تراجع أسعار النفط إضافة إلى تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر لابد من تنويع الاقتصاد.

ثالثا:النتائج الدراسة

أهم ما توصلنا له من خلال هذه الدراسة ما يلي:

-اتضح لنا من خلال الفصل الأول أن هناك تنوع واختلاف في مفاهيم المتعلقة بأسعار النفط وظاهرة البطالة، اختلاف آلا راء حول الظاهرة.

-تبنت الجزائر مجموعة من التدابير الكفيلة لمكافحة والحد من البطالة، كافة الأجهزة المسيرة من قبل الدولة والتي حققت نتائج إيجابية، حيث كانت أغلب هذه الأجهزة غير فعالة وذلك نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها، ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفرها هي مناصب غير دائمة.

-تبنت لنا في الفصل التطبيقي أن علاقة عكسية بين أسعار النفط بمعدلات البطالة، كلمة ارتفعا أسعار النفط انخفض معدل البطالة.

رابعا: الاقتراحات والتوصيات

-تجنب الاعتماد على القطاع النفطي وإعطاء أهمية للقطاعات الأخرى خاصة قطاع الفلاحة والسياحة.

-عند ارتفاع أسعار النفط يجب استغلال هذه الفوائض المالية.

-تنويع مختلف الصادرات قصد حفاظ على الاقتصاد من آثر تقلبات أسعار النفط.

-تكوين وتأهيل وتحسين الخبرات للفئة العاطلة لتسهيل الحصول على مناصب عمل.

الخاتمة

خامسة: آفاق البحث

من خلال دراسة الموضوع دراسة نظرية وتطبيقية، أتضح أن رغم المجهودات التي قامت بها الدولة للتخفيض من حدة البطالة في اقتراح تدابير كفيلة لمكافحة البطالة والحد منها، إلا أنها كانت غير فعالة نظرا لعدم توفير مناصب الشغل الكافية، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل غير دائمة، ومن هذا الموضوع يمكن الاقتراح بعض من المتغيرات التي ستكون مكملة لجوانب أخرى تتمثل في:

-أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة الاقتصادية.

-أساليب دعم سياسة التشغيل في ظل أزمة النفط.

أثر تغيرات أسعار البترول على القطاعات الإقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ-المراجع باللغة العربية:

1- ألوزني خالد واصف والرافاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 1999.

2- خالد وليد عبد الكريم عبد الحق، دور الاتحاد العام لنقابات عمل فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية.

3- الخوالي سيد فتحي، اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة، خوارزم العلمية جدة، المملكة العربية السعودية، 2014.

4- الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1963.

5- شهرة بن مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

6- علي عبد الوهاب نجأ، مشكلة البطالة آثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، دار النشر، مصر.

7- فوزي القرشي، الأسعار الآتية أو الفورية للنفط والتنمية، منشورات النفط والتنمية، عدد3، بغداد، ديسمبر 2006.

8- محمد حسين عبد القوي، البطالة: المشكلة والعلاج، مملكة البحرين، وزارة الداخلية الأكاديمية الملكية للشرطة.

منى الصحاوي، اقتصاديات العمل،

ب- الرسائل والأطروحات:

1- أمينة مخلفي، **اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011-2012.

2- بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة النبيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.

3- حمادي نعيمة، **أسعار النفط** و **انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1988-2008)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،التخصص:نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2008-2009.

4- حميد جرو، **مودامة إستراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل**، مذكرة نهائية الدراسة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع،جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة الجامعية2014-2015 .

5- السعيد روجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية، تخصص التجارة الدولية،غرداية، الجزائر،2011.

6- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

7- سميحة يونس، **اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة ماجستير ،كلية الآداب وعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، 2007، بسكرة.

8- شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2004-2005.

9- شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة ماجيستير**، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004-2005.

10- عبد الرزاق جباري، **أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال 2001-2010** مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر.

11- عبد العالي صالحي؛ **اختبار علاقة التكامل المشترك بين أسعار البترول و سعر الصرف :دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1974-2003**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،الجزائر، 2015.

12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997.

13- قويدر قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجيستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،2008-2009.

14- مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر1988-2012**، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2014/2015.

15- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1986-2010**، رسالة ماجستير، العلوم التجارية،جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

ج-الملتقيات والمداخلات:

1- أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى علمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة، 27 افريل، 2009.

2- رضوان فضل الرحمان، **الشباب و مشكلات سوق العمل في ضوء مخرجات التعليم**، مقتطفات الكتاب،ملتقى الكتاب المتخصصة8/10/2016.

3- سرير عبد الله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، ملتقى، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم 14 ابريل 2011.

4- في المؤتمر الأول السياسات الاستخدامين الطاقوية بيت متطلبات التنمية الطاقوية و تأمين الاحتياجات الدولية سنة 2015، جامعة سطيف.

5- نشرة توعوية، **يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، إضاءات، دولة الكويت، أكتوبر 2013، سلسلة6، العدد3.

6- نور الدين حامد، فلة عاشور، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 13-14 ابريل 2011.

7- هايل المولى طشطوش،"**البطالة-المسببات والآثار /رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج** ، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر .

د-الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 العدد التاريخ 27 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ب:11سبتمبر 1996.

2- المرسوم التنفيذي رقم 11-104- المتعلق بشروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المؤرخ 6مارس 2011م، المادة 06.

3- المرسوم التنفيذي رقم 11-104- المتعلق بشروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المؤرخ 6مارس 2011م، المادة 06.

4- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، **المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة**، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، المادة06.

5- تقرير الأمين العام السنوي 2008،2005،2000،منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.oapecorge.org>Home>Reports، 2018/04/26، 01:22.

د- المواقع الالكترونية:

1- www.damanhour.edu.eg>pdf .14:30 ،2018/01/17،
2- www.mawdoo3.com ‘.09:47 ،2018/02/05 ،
3- www.startines.com .16.55 ،2018/0 2/0 4،
4- http//www. ouargla30. com.11:00 ،2018/03/02 ،
5- http://platfonm.almanhal.com/files/2/.14:20 ،2018/03/02،
6- www.arab-api-org>training>prog./pdf .17:00 ،2018/03/07 ،
7- http://www.academia.edu.18:30 ،2018/05/11 ،
8- www.mawdoo3.com .10:11 ،2018/04/03 ،
9- www.mawdoo3.com.18:44 ،2018/05/02 ،

الملخص:

تعاني الجزائر من أثر تقلبات أسعار النفط والتي تعتبر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الاقتصاد الوطني، وفي هذا الصدد تم تناول موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج أن الجزائر تعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات مما حدا من فاعلية سياسة الجهود المبذولة في مجال التشغيل لهذا يعد تنويع الاقتصاد ضرورة حتمية لها.

Summary:

Algeria suffers from the impact of oil price fluctuations, which is one of the main problems facing the national economy. In this regard, the impact of oil price fluctuations on the employment policy of Algeria during the period 2000-2016 was addressed.

Through this study, it can be concluded that Algeria is totally dependent on the hydrocarbon sector, which has limited the effectiveness of the employment effort policy so that the diversification of the economy is an inevitable necessity.